



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

مدى استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي

(دراسة ميدانية)

دراسة لنيل درجة الماجستير في مراجعة الحسابات

إعداد الطالب

محمد بندق

إشراف الدكتور

نضال العربي

العام الدراسي

٢٠١٢-٢٠١١



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم

تشكلت لجنة المناقشة والحكم من السادة:

١ - الدكتور: عصام قريط

عضواً

الأستاذ في قسم المحاسبة — كلية الاقتصاد

٢ - الدكتور: نضال العريبي

عضواً مشرفاً

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة — كلية الاقتصاد

٣ - الدكتورة: رانيا الزرير

عضواً

المدرسة في قسم المصارف والتأمين — كلية الاقتصاد

قال رسول الله (ﷺ):

«إذا عمل أحدكم عملاً فليتقنه».

حديث نبوي شريف

رسالة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد النبي العربي
الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين وجميع الأنبياء والمرسلين
أما بعد فإني أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى:

أستاذي الدكتور نضال العرييد

على جهده الكبير الذي تفضل به علي في سبيل إنجاز هذا البحث في شكله الحالي وعلى ما أسداه لي
من عظيم النصيح في كل خطوة من خطوات إتمامي لهذا العمل المتواضع الذي أسأل الله عز وجل أن
ينفع به كل طالب علم.

كما أتوجه بعظيم الامتنان إلى:

السادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم

على آرائهم وملاحظاتهم القيمة في سبيل الإضاءة على ما يعتري هذا العمل المتواضع من نقص
فالكمال لله وحده، وأتوجه أيضاً بالتقدير إلى كل من دعمني علمياً ومعنوياً في الحصول على المادة
العلمية المناسبة وصياغتها وفق مقتضيات البحث لتحقيق الفائدة المرجوة للدارسين
والمهتمين بالقضايا التي يحاول هذا البحث تغطيتها والله من وراء القصد.

الباحث

الإهداء



إلى من أنشأني على..

قدسية العلم

أبي

إلى من قاسمني أفراحه

وأفراحه

إخوتي

المقدمة:

تبدلت في العقدين الأخيرين بيئة عمل المصارف نتيجة لعدة عوامل منها، التطور السريع في الأسواق المالية، وتغير بنية الاقتصاد العالمي نحو سيادة نموذج الاقتصاد الحر ودخول الشركات المتعددة الجنسيات بقوة على خط النشاط الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال، وقد ساهمت هذه التطورات بدورها في تبديل بيئة عمل القطاع المصرفي السوري والذي تجلّى بدخول القطاع الخاص إلى ميدان النشاط المصرفي في سوريا جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي الحكومي وبالتالي بروز المنافسة بين القطاعين الخاص والعام لجذب العملاء وتحسين جودة الخدمات المصرفية وضرورة تقيد المصارف في سوريا بمقررات لجنة بازل وغيرها بما فيها تلك المرتبطة بالرقابة الداخلية وتحسين الكفاءة في المصارف وقد بات من الضروري أن تقوم المصارف العامة والخاصة على حد سواء بتقييم كفاءة أنشطتها وذلك من خلال الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي، وتعتبر الإجراءات التحليلية من أهم الأدوات المستخدمة من قبل المراجع الداخلي للرقابة على كفاءة النشاط المصرفي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التعرف على مدى اعتماد المراجع الداخلي على الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي في سوريا ويمكن صياغة هذه المشكلة عن طريق طرح التساؤلات التالية:

- ١- ما هي الإجراءات التحليلية التي يستخدمها المراجع الداخلي لتقييم كفاءة النشاط المصرفي في سوريا؟.
- ٢- ما هي أهم المعوقات التي تواجه المراجع الداخلي في استخدامه للإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي في سوريا؟.

الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أنّ هناك عدد لا بأس به من الدراسات السابقة تناولت موضوع الإجراءات التحليلية والمراجعة الداخلية من زوايا مختلفة، وقد تم اختيار عدد من هذه الدراسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في موضوع البحث.

دراسات باللغة الإنكليزية:

١ - دراسة (Cho and Lew) "2000" بعنوان^(١):

(Analytical review applications among large audit firms in Hong Kong).
(مدى استخدام الإجراءات التحليلية من قبل شركات المراجعة في هونغ كونغ).
أجريت هذه الدراسة في هونغ كونغ وهدفت إلى التعرف على مدى تطبيق شركات المراجعة للإجراءات التحليلية في المراحل المختلفة ومدى الإدراك بأهمية هذه الإجراءات حيث تم توزيع ٢٩٠ استبياناً على المراجعين.
لقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّ الإجراءات التحليلية المطبقة في هونغ كونغ تتأثر بالمعايير المحلية والمعايير الدولية المتعارف عليها وأنّ هذه الإجراءات تستخدم بشكل كبير في المراحل النهائية للمراجعة وأنّ هناك علاقة إيجابية بين تصنيف المراجع واستخدامه للإجراءات التحليلية.

٢ - دراسة (Annuar Nassir) "2001" بعنوان^(٢):

(The Effectiveness of the internal auditor in Malaysian listed firms).
(مدى فعالية وظيفة المراجع الداخلي في الشركات الماليزية المدرجة في البورصة).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فعالية دور المراجعين الداخليين في تعزيز نجاح أعمال الشركات الماليزية المدرجة في البورصة من خلال عمل دراسة ميدانية على هذه الشركات وتحديداً في أقسام رقابتها الداخلية وقد كانت الأدوات الرئيسية في هذه الدراسة الاستبانة الموزعة على المراجعين الداخليين في هذه الشركات والزيارات الميدانية لأقسام الرقابة الداخلية في هذه الشركات.
توصلت الدراسة إلى أنّ دور المراجع الداخلي في هذه الشركات لا يقتصر فقط على كشف الأخطاء والانحرافات في مخرجات النظام المحاسبي وإنما يتعداه إلى تقييم مدى نجاح هذه الشركات في تحقيق أهدافها وتطوير أعمالها وإدارة مخاطرها

(1) Cho. S. and A. Lew, 2000, "Analytical review applications among large audit firms in Hong Kong", Managerial Auditing Journal, Vol. 15, No. 8, PP. 431-438.

(2) Nassir, Annuar, 2001, "The Effectiveness of the internal auditor in Malaysian listed firms, Journal of Malaysian Institute of accountant", Vol. 14, No. 8, PP. 30-41.

حيث يقوم هؤلاء المراجعون الداخليون بتقديم تقارير دورية عن مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها ونقاط الضعف التي أدت إلى تعثر أعمالها.

٣- دراسة (Robert Tucker) "2002" بعنوان^(١):

(Pressures for change in environmental auditing and in the role of the internal auditor).

(العوامل المؤثرة في تبدل بيئة المراجعة ووظيفة المراجع الداخلي).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال على بيئة عمل مراجعة الحسابات بشكل عام وعلى دور المراجع الداخلي في مؤسسات الأعمال بشكل خاص وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من المراجعين الداخليين في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توزيع استبانة.

توصلت الدراسة إلى أنّ التطورات الحاصلة في بيئة شركات الأعمال وخصوصاً فيما يتعلق بالسعي المتزايد من قبل هذه الشركات إلى تطوير تنافسيتها ودخول أسواق جديدة، قد ساهمت بشكل كبير في انتقال المراجع الداخلي من مجرد موظف مسؤول عن كشف الأخطاء والانحرافات في مخرجات النظام المحاسبي للشركة إلى لاعب مهم في تقييم أداء الشركة وقياس مدى قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

٤- دراسة (Kimberly Moreno) "2002" بعنوان^(٢):

(The effectiveness of alternative training techniques on analytical procedures performance)

(أثر التدريب على فعالية أداء الإجراءات التحليلية).

أجريت الدراسة على عينة من مراجعي الحسابات في ولاية فيرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية واهتمت بشكل أساسي بتحديد أفضل الطرق التدريبية الممكن إتباعها في مجال تحسين قدرة مراجعي الحسابات على القيام بالإجراءات التحليلية

(1) R. Tucker, Robert, 2002, "Pressures for change in environmental auditing and in the role of the internal auditor", Journal of Managerial issues, vol. 1, No. 3, PP. 340-354.

(2) Moreno, Kimberly, 2002, "The effectiveness of alternative training techniques on analytical procedures performance", Accounting, Auditing and Accountability, Journal, Vol. 10, No. 3, PP. 40-51.

حيث هدفت إلى قياس أثر التدريب في رفع كفاءة مراجعي الحسابات في تطبيق الإجراءات التحليلية.

خلصت الدراسة إلى أنّ تطبيق أسلوب التعلم الذاتي من خلال إعطاء مراجع الحسابات المتدرب مشكلة ما يمكن حلها عن طريق تطبيق أحد أساليب الإجراءات التحليلية وبالتالي، عليه اختيار الأسلوب الأمثل من أساليب الإجراءات التحليلية لحل هذه المشكلة بالإضافة إلى إطلاعه على حالات من الواقع العملي يتم فيها تطبيق أسلوب الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة هي من أفضل الأساليب التي أثبتت نجاحها في تدريب مراجع الحسابات على الإجراءات التحليلية.

٥ - دراسة (Benjamin Luippold) "2002" بعنوان^(١):

(The impact of initial information blur on the accuracy of analytical review Judgments).

(أثر استخدام بيانات غير دقيقة على صحة نتائج الإجراءات التحليلية).

طبقت الدراسة على عينة من مراجعي الحسابات في مدينة ماسا تشوسيتش في الولايات المتحدة الأمريكية وقد اهتمت بدراسة تأثير استخدام البيانات المالية غير الدقيقة كمدخلات للإجراءات التحليلية وهدفت إلى تحديد أثر استخدام هذه البيانات في الإجراءات التحليلية على سلامة الأحكام التي يمكن أن يصل إليها مراجع الحسابات من خلال هذه الإجراءات.

أظهرت الدراسة أنّ استخدام بيانات غير دقيقة عند قيام مراجعي الحسابات بتطبيق الإجراءات التحليلية يؤدي إلى الوصول إلى أحكام خاطئة والتخطيط لبرنامج المراجعة بشكل يضر بفعالية وكفاءة عملية المراجعة وبالتالي أكدت هذه الدراسة ضرورة وجود نظام رقابة داخلية موثوق في المنشأة محل المراجعة عند تطبيق الإجراءات التحليلية من أجل ضمان دقة البيانات التي تعتبر مدخلات لهذه الإجراءات.

⁽¹⁾ Luippold, Benjamin, 2003, "The impact of initial information blur on the accuracy of analytical review Judgments", Journal of Accounting research, Vol. 37, No. 1, PP. 21-32.

٦- دراسة (Sung Soo Kin) "2005" بعنوان^(١):

(Analytical Procedures: A data development Analysis Approach)

(الإجراءات التحليلية: مدخل تحليل البيانات).

طبقت هذه الدراسة على عينة من شركات النفط والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت إلى التعرف على المدخل السليم لتطبيق الإجراءات التحليلية من قبل مراجع الحسابات والذي يتلخص باستخدام الإجراءات التحليلية كأداة لتخطيط برنامج المراجعة واهتمت بشكل أساسي بمقارنة بيانات الشركة محل المراجعة مع بيانات الشركة التي تنتمي إلى نفس الصناعة.

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الإجراءات التحليلية من قبل مراجع الحسابات في بداية عملية المراجعة من الأمور الهامة جداً التي تعطي مؤشراً لمراجع الحسابات حول مستوى خطر المراجعة وبالتالي تحديد نطاق وتوقيت وإجراءات عملية المراجعة بناءً على هذا الخطر.

٧- دراسة (Inshik Seol) "2006" بعنوان^(٢):

(A model for internal Auditor selection: The case of a trading company in Hong Kong)

(نموذج لكيفية اختيار المراجع الداخلي: حالة عملية عن إحدى الشركات في هونغ كونغ).

هدفت الدراسة إلى إيجاد نموذج فعال لاختيار المراجع الداخلي من قبل مؤسسات الأعمال وذلك من خلال التركيز على صفات ومؤهلات مهنية وعلمية يجب أن تتوفر في المراجع الداخلي وذلك عن طريق دراسة نموذج اختيار المراجع الداخلي في إحدى الشركات التجارية في هونغ كونغ. خلصت الدراسة إلى أن الخبرة المهنية عند المراجع الداخلي والحصول على شهادة مهنية في المراجعة الداخلية ليسا وحدهما المقياس في اختيار المراجع الداخلي، بل يجب أن يكون لديه فهم لبيئة عمل الشركة وطبيعة نشاطها ونظامها المحاسبي.

(1) Kin, Sung, 2005, "Analytical Procedures: A data development Analysis Approach", Accounting, Journal of Emerging Technologies in Accounting, Vol. 2, 2005, PP. 17-31.

(2) Seol, Inshik, 2006, "A model for internal Auditor selection: The case of a trading company in Hong Kong", International Journal of Auditing, Vol. 10, No. 3, PP. 243-253.

دراسات باللغة العربية:

١ - دراسة محمد خالد عشا بعنوان: (استخدام الإجراءات التحليلية في مراجعة الحسابات في الأردن: مداها وفوائدها وعوائقها)^(١).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية بمستوياتها الثلاث (الإجراءات التحليلية غير الكمية، الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة، الإجراءات التحليلية الكمية المتطورة) من قبل مراجعي الحسابات المرخصين في الأردن وكذلك معرفة مدى إدراك المراجعين لفوائد الإجراءات التحليلية وقد تم توزيع استبانة صممت لهذا الغرض على (١٢٠) مراجعاً من المراجعين المرخص لهم بمزاولة المهنة.

خلصت الدراسة إلى أنّ الإجراءات غير الكمية البسيطة هي الأكثر استخداماً بينما كان استخدام الإجراءات التحليلية الكمية المتطورة متدنياً وهناك إدراك لفوائد استخدام الإجراءات التحليلية بينما لم توجد علاقة ارتباط بين خبرة المراجعين واستخدامهم للإجراءات التحليلية بمستوياتها المختلفة.

٢ - دراسة علي سعيد سنون بعنوان: (مدى استعمال مراجعي الحسابات في مصر للإجراءات التحليلية)^(٢).

كانت الغاية من هذه الدراسة التعرف على مدى استخدام مراجعي الحسابات في مصر للإجراءات التحليلية ومعرفة أكثر الأساليب استخداماً وفوائدها، حيث قام بتوزيع ٨٠ استبياناً على المراجعين المسجلين في وزارة المالية.

بينت الدراسة أنّ ٧٢,١% من مراجعي الحسابات في مصر يستعملون إجراءات المراجعة التحليلية بمعدل أعلى من المتوسط وأنّ هناك علاقة إيجابية بين خبرة المراجعين ودرجة استخدامهم للإجراءات التحليلية وأنّ ٨٠,٣% من المراجعين لا يعتمدون على أساليب المراجعة التحليلية عندما يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً.

(١) عشا، خالد محمد ٢٠٠٠، استخدام الإجراءات التحليلية في مراجعة الحسابات في الأردن: مداها وفوائدها وعوائقها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(٢) سنون، علي سعيد، ٢٠٠٢، "مدى استعمال مراجعي الحسابات في مصر للإجراءات التحليلية"، العدد ٥، مجلة جامعة المنوفية، كلية التجارة، ص. ٩٤-٥٨.

٣- دراسة كاميليا غفير بعنوان: (المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية)^(١):

هدفت الدراسة إلى توضيح المقومات الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة عليها. لقد أظهرت هذه الدراسة أنه لا تتوفر أقسام مستقلة للمراجعة الداخلية بأربعة مصارف من أصل خمسة وأنّ أغلبية المراجعين الداخليين لا تتوفر لديهم الخبرة الفنية الكافية ولا يحملون مؤهلاً علمياً مناسباً كما يوجد نقص واضح في عددهم.

٤- دراسة الدكتور لطيف زيود وآخرون بعنوان: (أثر الإجراءات التحليلية على عملية المراجعة العامة للحسابات)^(٢):

نتيجة الدراسة:

أجريت الدراسة في مدينة اللاذقية على عينة من مراجعي الحسابات حيث تمّ توزيع (١١٠) استقصاء على مراجعي الحسابات هناك وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار استخدام الإجراءات التحليلية على تحسن مستوى عملية مراجعة الحسابات في سوريا.

أظهرت الدراسة أنّ الإجراءات التحليلية تساعد على تركيز الجهود عند القيام بعملية المراجعة وأنها تزود المراجع بأدلة إثبات قيمة لعملية المراجعة، كما تقوم بتوجيه المراجع نحو التوسع في إجراءات المراجعة تجاه بنود محددة.

٥- دراسة عدنان غرايبة بعنوان: (مدى تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (٥٢٠) الخاص بالإجراءات التحليلية من قبل مراجعي الحسابات في الأردن)^(٣):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المراجعين الأردنيين بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (٥٢٠) الخاص بالإجراءات التحليلية وكذلك علاقة حجم

(١) غفير، كاميليا، ٢٠٠٢، المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قار يونس، الجماهيرية الليبية.

(٢) زيود، لطيف، ٢٠٠٣، «أثر الإجراءات التحليلية على عملية المراجعة العامة للحسابات»، مجلد ٢٥، العدد ٦، ص ٢١-٣٧.

(٣) غرايبة، عدنان، ٢٠٠٣، (مدى تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم ٥٢٠ الخاص بالإجراءات التحليلية من قبل مراجعي الحسابات في الأردن)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

المكتب وخبرة المراجع بالإجراءات التحليلية وقد تم توزيع (٨٨) استبياناً لهذا الغرض.

خلصت الدراسة إلى أنّ أسلوب المقارنات من أكثر الأساليب استخداماً يليه أسلوب تحليل النسب وأنّ الإجراءات التحليلية تستخدم في كل مراحل المراجعة وكذلك لم تظهر الدراسة علاقة بين خبرة المراجع واستخدامه للإجراءات التحليلية.

٦- دراسة محمد خليل موسى الفرحان بعنوان: (تقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية)^(١):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية وتقييم فاعليتها وبيان المشكلات والمعوقات التي تواجهها وقد شملت عينة الدراسة المديرين الماليين ومديري الرقابة الداخلية والمراجعين الداخليين في الجامعات الأردنية الرسمية.

بينت الدراسة أنّ وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الرسمية تحقق درجة عالية من الفاعلية وأنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الرسمية تبعاً لسنوات تأسيسها.

٧- دراسة «محمد ياسين الرحاحلة» بعنوان: (المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان)^(٢).

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية الحكومية ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان وتحديد أثر طبيعة نشاط الوزارة وحجم موازناتها وعدد وحداتها الإدارية المركزية والميدانية وعدد العاملين فيها وعدد المراجعين الداخليين الموجودين في وحدة المراجعة الداخلية، حيث تم توزيع (٢١٨) استبانة على المراجعين الداخليين في الوزارات المعنية.

توصلت الدراسة إلى توفر المقومات الأساسية في وحدات المراجعة الداخلية في وزارات الخدمة المدنية بدرجة مرتفعة وتختلف درجة توفرها من مقام لآخر، وأنّ

(١) الفرحان، محمد خليل موسى، ٢٠٠٣، تقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

(٢) الرحاحلة، محمد، ٢٠٠٦، "المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان"، العدد الأول، المجلة العربية للمحاسبة، ص ٨-٤٣.

كل من مواصفات التقارير والخطة التنظيمية للوزارة ووحدة المراجعة الداخلية وقواعد ومعايير المراجعة الداخلية، ونظام الرقابة والمساءلة الداخلي وأساليب المراجعة الداخلية مناسبة لطبيعة عمل الوزارات المعنية.

خلاصة الدراسات السابقة:

بصورة عامة لقد تطرقت الدراسات إلى أنماط تطبيق الإجراءات التحليلية لدى مراجعي الحسابات في مناطق مختلفة من أنحاء العالم كما تطرقت إلى العلاقة بين استخدام هذه الإجراءات من جهة وبين خبرة مراجعي الحسابات ومدى قوة نظام الرقابة الداخلية في المنشآت محل المراجعة من جهة أخرى.

كما تطرقت الدراسات إلى موضوع المراجعة الداخلية من جهة المقومات التي يجب أن تتوفر لأقسام المراجعة الداخلية وأسس اختيار مؤسسات الأعمال للمراجع الداخلي والتطورات التي طرأت على دور المراجع الداخلي في مؤسسات الأعمال.

فيما تتميز هذه الدراسة بكونها تتناول كيفية استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في القطاع المصرفي السوري لتقييم كفاءة النشاط المصرفي في ضوء التطورات التي طرأت على دور المراجع الداخلي في مؤسسات الأعمال ومن ضمنها القطاع المصرفي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في أنه يتناول موضوعاً معاصراً يتمثل في الاهتمام المتزايد من قبل المصارف السورية بتعزيز كفاءة النشاط المصرفي نتيجة التطورات الحاصلة في بيئة العمل في القطاع المصرفي السوري وهذا يلقي على عاتق المصارف السورية مسؤولية خاصة تتمثل في ضرورة قيام هذه المصارف برقابة ذاتية لمدى كفاءة أنشطتها و بالتالي تحميل المراجع الداخلي مسؤوليات هذه المهمة وضرورة امتلاكه الأدوات الفعالة للقيام بها وتزداد الأهمية من أن البحث كان سابقاً في طرح هذه المشكلة ومن جهة أخرى يمكن لهذا البحث أن يفيد المراجعين الداخليين في سوريا بشكل عام والعاملين منهم في القطاع المصرفي بشكل خاص

في رفع كفاءتهم المهنية من خلال لفت نظرهم إلى أهمية الإلمام بالإجراءات التحليلية وكيفية تطبيقها في مجال عملهم.

أهداف البحث:

١- الإطلاع على أهم المؤشرات المالية المستخدمة من قبل المراجعين الداخليين في تقييم كفاءة النشاط المصرفي في سوريا وأهم أساليب استخدام تلك المؤشرات.

٢- الإطلاع على أهم الأساليب الكمية المستخدمة من قبل المراجعين الداخليين في تقييم كفاءة النشاط المصرفي في سوريا.

٣- التعرف إلى أهم المعوقات التي تعترض المراجعين الداخليين في سوريا عند تطبيقهم للإجراءات التحليلية بغرض تقييم كفاءة النشاط المصرفي.

٤- معرفة الفروق الموجودة في استخدام المراجعين الداخليين للإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي في سورية حسب المتغيرات التالية:

أنواع الإجراءات التحليلية، المؤهل العلمي للمراجع الداخلي، التخصص العلمي للمراجع الداخلي، سنوات الخبرة للمراجع الداخلي.

٥- معرفة الفرق بين المعوقات المرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي والمعوقات المرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه من حيث درجة تأثيرها على قدرة المراجع الداخلي في سورية على استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي.

فروض البحث:

١- يستخدم المراجعون الداخليون في سوريا مجموعة من الإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي.

٢- يواجه المراجعون الداخليون في سوريا جملة من المعوقات في استخدامهم للإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي.

٣- لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير أنواع الإجراءات التحليلية في القطاع المصرفي السوري.

٤- لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير المؤهل العلمي للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

٥- لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير التخصص العلمي للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

٦- لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير سنوات الخبرة للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

٧- لا يوجد فروق دالة إحصائية بين المعوقات المرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي والمعوقات المرتبطة بالمراجع الداخلي من حيث درجة تأثيرها على قدرة المراجع الداخلي في سوريا على استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي.

منهجية البحث:

قام الباحث باتباع المنهجية التالية:

١- الإطلاع على الأدبيات المحاسبية والمصرفية المتعلقة بكفاءة النشاط المصرفي والأدوات اللازمة لتقييم تلك الكفاءة وأهم المتطلبات التي يجب أن تتوفر من أجل تطبيق المراجعين الداخليين في المصارف لتلك الأدوات وذلك من خلال الكتب والمراجع العربية والأجنبية.

٢- القيام بزيارات ميدانية ومقابلات شخصية للحصول على بيانات فعلية وتحليلها عن واقع الرقابة على الكفاءة في المصارف السورية.

٣- تصميم استبانة لاستقصاء آراء المراجعين الداخليين في المصارف السورية الخاصة والعامة عن مدى استخدام المراجع الداخلي في سوريا للإجراءات التحليلية لغرض تقييم كفاءة النشاط المصرفي وأهم المعوقات التي تعترضه عند استخدامه لهذه الإجراءات وذلك بالاعتماد على الأدبيات النظرية والبيانات الفعلية المجمعة.

٤- تحليل بيانات الاستبانة واستخلاص النتائج.

٥- تعميم نتائج الدراسة.

أساليب جمع البيانات:

أ- مصادر ثانوية: تتمثل هذه المصادر في الرسائل الجامعية والكتب والدوريات العلمية التي تتناول موضوع الدراسة.

ب- مصادر أولية: تتمثل هذه المصادر في ما يلي:

- ١- بيانات فعلية من واقع القوائم المالية للمصارف السورية بالإضافة إلى مجموعة التشريعات والقرارات المرتبطة برقابة الكفاءة في المصارف السورية.
- ٢- استبانة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مجال المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي السوري الخاص والعام وقد تمّ اختيار المراقبين الداخليين التابعين للمفوضية الحكومية في مصرف سوريا المركزي لما لهؤلاء من ارتباط وثيق بعملية تقييم كفاءة النشاط المصرفي بالاعتماد على استخدام الإجراءات التحليلية.

هيكلية البحث:

انسجاماً مع المنهجية المقدمة يرى الباحث إمكانية عرض البحث وفق الهيكلية التالية:

الفصل الأول:

ضرورات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي ويتضمن ما يلي:

- التطورات الحاصلة في بيئة عمل القطاع المصرفي السوري.
- مفهوم كفاءة النشاط المصرفي.
- أهم أدوات الإجراءات التحليلية المستخدمة في تقييم كفاءة النشاط المصرفي.

الفصل الثاني:

متطلبات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي ويتضمن ما يلي:

- متطلبات مرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي.
- متطلبات مرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه.

الفصل الثالث:

مدى تطبيق المراجعين الداخليين في سوريا للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي ويتضمن ما يلي:

- لمحة عن الجهة المخولة تطبيق الإجراءات التحليلية بغرض تقييم كفاءة النشاط المصرفي والقرارات النازمة لعملها في سوريا.
- حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري.
- دراسة إحصائية في القطاع المصرفي السوري.

الفصل الرابع:

ملخص ونتائج وتوصيات البحث.



الفصل الأول

ضرورات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي

ويتضمن ما يلي:

- التطورات الحاصلة في بيئة عمل القطاع المصرفي السوري.
- مفهوم كفاءة النشاط المصرفي.
- أهم أدوات الإجراءات التحليلية المستخدمة في تقييم كفاءة النشاط المصرفي.



الفصل الأول

ضرورات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي

١-١- التطورات الحاصلة في بيئة عمل القطاع المصرفي السوري:

لا شك في أنّ القطاع المالي من أكثر القطاعات تأثراً بالتحويلات التي تمرّ بها مختلف الاقتصاديات في العالم منذ نهاية الحرب الباردة وسيادة النموذج الرأسمالي، فقد شكلت المصارف وعلى مدى قرون طويلة موقعاً لادخار المال، واقتراضه في أغلبية المجتمعات ولطالما كان تطورها مرهوناً إلى حد كبير بتطور البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها، وقد شهدت الصناعة المصرفية في سوريا تغيرات جذرية في السنوات الأخيرة نتيجة للتطورات الكبيرة الحاصلة في بيئة عملها، ومن أبرز هذه التطورات يمكن أن نورد ما يلي:

أ- صدور قوانين وتشريعات وقرارات أسهمت في تعزيز بيئة العمل المصرفي^(١):
بما أنّ خلق منظومة عمل مصرفي متكاملة بحاجة إلى قاعدة واسعة ومتنوعة من المؤسسات المالية فقد تمّ استصدار عدد من التشريعات والقوانين الناطمة لاستحداث مثل هذه المؤسسات نذكر منها ما يلي:

- القانون رقم (٢٨) لعام ٢٠٠١ القاضي بإحداث المصارف الخاصة.
- المرسوم رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحداث المصارف الإسلامية.
- القانون رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٦ القاضي بإحداث مؤسسات ومكاتب للصيرفة.
- المرسوم رقم (١٥) لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث مصارف تعنى بالتمويل الصغير والمتناهي في الصغر.

كما حرصت السلطات النقدية على استصدار العديد من القرارات الكفيلة بتفكيك القيود المالية القديمة وإتاحة الفرصة للخوض في العمل المصرفي بأوسع أشكاله وبأسلوب تنافسي حر يتناغم ومبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أعلنته سوريا منهجاً لا عودة عنه فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت السلطات النقدية وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف بالخطوات التالية:

(١) <http://www.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/mon-poli-ar.htm>.

- إحداث السوق ما بين المصارف التي تتيح تعامل المصارف فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين المصرف المركزي من جهة أخرى سواء بالليرة السورية أو بالقطع الأجنبي.

- تحرير أسعار الفائدة المدينة وإعطاء المصارف هامش حركة ٤% حول معدلات الفوائد الدائنة المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف.

- السماح للمصارف بإصدار شهادات إيداع مصرفية.

- السماح للمصارف بتمويل كافة المستوردات للقطاعين الخاص والمشارك.

ب- تفعيل العمل بمركزية المخاطر في المصارف السورية^(١):

وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية لتحديث مصرف سوريا المركزي المنبثقة عن الخطة الخمسية العاشرة والصادرة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٨٧/م/ن/ب ١) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٤ والمصادق عليه من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧ وبناءً على هذه الآلية يقوم كل مصرف من المصارف المرخصة بتقديم البيانات والمعلومات عن عملائه بشكل شهري إلى مصرف سورية المركزي وتتضمن هذه البيانات والمعلومات تفاصيل متعلقة بذاتية العميل ونوع النشاط الاقتصادي الذي يقوم به، وأنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائه والضمانات والكفالات المقدمة، ويتم تبادل هذه المعلومات بين مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة بعد تشفيرها من خلال برنامج حاسوبي وتتم معالجة بيانات عملاء المصارف من خلال نظام حاسوبي تقني في مصرف سورية المركزي الذي يقوم بتوحيد وتنسيق ومعالجة البيانات والمعلومات المصرح عنها من قبل المصارف عن عملائها في القطاع المصرفي ومن ثم يتم تصدير بيانات الأخطار المصرفية المجمعة وقائمة الشيكات المرتجعة بشكل ملفات إلكترونية مشفرة للمصارف المشاركة ولكل مصرف على حدا مما يعزز خدمة الاستعلام عن العملاء من قبل المصارف العاملة والوصول إلى جودة أعلى لمحفظه القروض لدى هذه المصارف وتجنبيها أزمات ملاء ناجمة عن تعثر الديون لديها.

(١) http://www.banquecentrale.gov.sy/mone/-/ban_sup/about_b/cred_reg.htm

ج- بروز مفهوم المصرف الشامل في بيئة الأعمال السورية^(١):

إنّ العولمة المالية ساهمت إلى حد بعيد في الانتقال من التخصص المصرفي في مجال نشاط محدد إلى الشمولية في تقديم الخدمات المصرفية فالنموذج المصرفي الشامل لا يقوم على التخصص القطاعي وإنما يستطيع تقديم خدماته المالية والاستشارية لكل القطاعات وبالتالي المساهمة في خلق تنمية اقتصادية متوازنة، كما أن المصرف الشامل يستطيع أن يلعب دوراً هاماً في تنميط وتنشيط الأسواق المالية التي باتت الآن جزء من الواقع الاقتصادي السوري مع إحداث هيئة سوق الأوراق المالية في سوريا وبالتالي بات على المصارف السورية السعي لتقديم خدمات متنوعة إلى جميع العملاء من مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية إضافة إلى تقديم القروض الاستهلاكية إلى الأفراد تماشياً مع هذا المفهوم الجديد في العمل المصرفي.

د- التبنّي المتزايد للحوكمة من قبل المصارف السورية:

ويعود ذلك إلى النمو السريع في سوق الخدمات المصرفية السورية نتيجة للتزايد المستمر في عدد المصارف العاملة في السوق السورية وبالتالي وجدت المصارف السورية نفسها أمام ظروف وضغوط تنافسية متزايدة مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها وبالتالي برزت الحاجة الملحة للتطوير المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير القوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الاعتماد على الحوكمة في المصارف السورية وقد برز ذلك جلياً خلال فعاليات المؤتمر السوري للمصارف والاستثمار الذي عقد في العام ٢٠٠٨ حيث أعلن حاكم مصرف سوريا المركزي عن تشكيل لجنة لوضع دليل استرشادي للحوكمة لجميع المصارف العاملة في سوريا ومناقشته مع المصارف كافة وبالفعل تمّ اعتماد دليل الحوكمة لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بناءً على القرار (٤٨٩/م/ن/ب/٤) الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ (٢٠٠٩/٤/٨) وقد حدد هذا الدليل آلية العلاقة بين إدارة المصرف ومجلس إدارته والمستثمرين فيه مما يساعد

(١) <http://www.iqtissadiya.com/press9/282E19.htm>.

في التحديد الدقيق لأهداف المصرف وتقرير الوسائل المناسبة لبلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء وبالتالي خلق عملية رقابية فعالة ونظام فعال لتقييم الأداء في المصارف السورية.

هـ- الاتجاه نحو تعزيز دور مصرف سوريا المركزي:

وقد برز ذلك جلياً من خلال ما يلي:

١- إصدار القانون رقم (٢٨) لعام ٢٠٠١ الخاص بإحداث المصارف الخاصة والذي أعطى لمصرف سورية المركزي مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف وتنسيق فعاليتها ووضع إطار قانوني جديد لتنظيم الشؤون النقدية والمصرفية والسياسة المالية ومنح تراخيص للمصارف الخاصة والإسلامية.

٢- إصدار القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢ الخاص بإحداث مجلس النقد والتسليف والذي أعطى المصرف المركزي مهمة المراقبة العامة للمصارف العامة والخاصة.

و- الأزمة المالية العالمية:

في أواخر العام ٢٠٠٨ أرخت أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها على القطاع المصرفي الأمريكي ونتيجة للعولمة الاقتصادية تحولت هذه الأزمة إلى كارثة أثرت على معظم اقتصاديات العالم وإن بنسب متفاوتة، ومع أن أثر الأزمة المالية العالمية كان محدوداً على القطاع المصرفي في سوريا نتيجة عدم وجود ارتباط كبير بين المصارف السورية وأسواق المال العالمية إلا أن هذه الأزمة أسهمت في تسريع العمل على بعض الخطوات الإصلاحية في القطاع المصرفي السوري وذلك للحد من مخاطرها على هذا القطاع نذكر من هذه الخطوات ما يلي:

١- قيام المصرف المركزي السوري بإعداد مشروع دليل الحوكمة للمصارف العاملة في سورية والذي أقرّ فيما بعد بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٩م.

٢- القيام بتعديل جميع الإفصاحات الواجب نشرها من قبل المصارف حيث تم إعداد مشروع متكامل للإفصاح حسب المعيار رقم (٧) من المعايير الدولية للتقارير المالية وحسب متطلبات لجنة بازل.

إن التطورات سألقة الذكر وضعت المصارف السورية أمام تحديات ومسؤوليات كبيرة لجهة تحسين جودة أدائها وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بها والمشاركة الفعالة في إيجاد جو مناسب لنمو وازدهار الاقتصاد السوري وبالتالي بانت حاجة المصارف السورية كبيرة إلى تعزيز كفاءة أنشطتها وإيجاد منظومة متكاملة داخلها للرقابة على تلك الكفاءة وقياسها يكون المراجع الداخلي المحرك الأساسي فيها.

الجدول رقم (١)

فيما يلي الجدول رقم (١): عرض مختصر للتطورات التي شهدتها بيئة عمل القطاع المصرفي السوري:

الأزمة المالية العالمية	تعزيز دور مصرف سوريا المركزي	التبني المتزايد للحوكمة	بروز مفهوم المصرف الشامل	تفعيل العمل بمركزية المخاطر	صدور تشريعات وقرارات معززة لبيئة العمل المصرفي
١- التسريع في تبني سياسة واضحة للحوكمة في المصارف السورية. ٢- التسريع في إعداد مشروع متكامل للإفصاح في المصارف السورية حسب المعيار رقم (٧) من المعايير الدولية للتقارير المالية وحسب متطلبات لجنة بازل.	١- إعطاء مصرف سوريا المركزي مهمة تنظيم مؤسسات النقد والتسليف وتنسيق فعاليتها. ٢- إعطاء مصرف سوريا المركزي مهمة منح التراخيص للمصارف الخاصة والإسلامية. ٣- إعطاء مصرف سوريا المركزي مهمة المراقبة العامة للمصارف العامة والخاصة. ٤- إعطاء مصرف سوريا المركزي مهمة وضع إطار قانوني جديد لتنظيم الشؤون المصرفية والسياسة المالية.	١- تشكيل لجنة لوضع دليل استرشادي للحوكمة لجميع المصارف العاملة في سوريا بتاريخ ٢٠٠٨. ٢- اعتماد دليل الحوكمة لدى المصارف العاملة في سوريا بناءً على القرار (٤٨٩/م/ن/ب/٤) الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ ٢٠٠٩م.	الانتقال من التخصص المصرفي في مجال نشاط محدد إلى الشمولية في تقديم الخدمات المصرفية.	١- تقديم المصارف بيانات عن عملاتها بشكل شهري إلى مصرف سوريا المركزي. ٢- تبادل المعلومات بين المصارف ومصرف سوريا المركزي بواسطة شيفرة خاصة. ٣- استخدام المصرف المركزي برنامج خاص بتشفير المعلومات.	١- القانون رقم (٢٨) لعام ٢٠٠١. ٢- المرسوم رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٥. ٣- القانون رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٦. ٤- المرسوم رقم (١٥) لعام ٢٠٠٧. ٥- إحداث السوق ما بين المصارف. ٦- تحرير أسعار الفائدة. ٧- السماح للمصارف بإصدار شهادات إيداع مصرفية. ٨- السماح للمصارف بتمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك.

١-٢- مفهوم كفاءة النشاط المصرفي:

يمكن أن نعرّف الكفاءة من منظور عام على أنها: «الوصول إلى الهدف بأقل تكلفة»^(١).

أما من منظور النشاط المصرفي فإن الحديث عن الكفاءة يقتضي التمييز بين نقطتين هامتين:

- أ- العوامل المساعدة على تحقيق كفاءة النشاط المصرفي.
 - ب- المقومات الأساسية المكونة لكفاءة النشاط المصرفي.
- أ- العوامل المساعدة على تحقيق كفاءة النشاط المصرفي: ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

١- الكادر المصرفي الكفؤ: والمقصود بذلك امتلاك المصرف لموارد بشرية تتسم بالتأهيل والتدريب فيما يخص أساليب منح الائتمان وعلى وجه التحديد الأساليب الاقتصادية والمحاسبية لتحليل الواقع الاقتصادي وتحليل المركز المالي للعميل وبالتالي يجب على المصارف وضع برامج تدريب شاملة ودورية لموظفيها في هذا المجال على أن تركز هذه البرامج على الكيف وليس الكم ويفضل أن تتم بالتنسيق مع المصرف المركزي بحيث تقوم المصارف المعنية بإطلاع المصرف المركزي على برامج التدريب المقترحة لاعتمادها وإدخال بعض التعديلات عليها إن لزم الأمر بما ينسجم مع بيئة العمل المصرفية في الدولة المعنية.

٢- آلية عمل مصرفية ملائمة^(٢): والمقصود بذلك إتباع المصرف لأساليب عمل تتسم بالحدثة والقابلية للتكيف مع التطورات الحاصلة في بيئة العمل المصرفي من حيث تعزيز تقنيات الحوسبة في السجلات الائتمانية الخاصة بالمصرف وإيجاد آلية رقابية دقيقة تضمن عدم تجاوز الحدود المباشرة للسقف الائتماني بالإضافة إلى تعزيز عملية تبادل المعلومات بين مختلف المصارف الموجودة من جهة وبينها وبين المصرف المركزي من جهة أخرى علاوة على ذلك يجب على المصرف تبني تعليمات مكتوبة ذات صبغة رسمية لشرح الخطوط العريضة

(١) مهاني، محمد، التحليل المالي المتقدم، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص ٤٤.

(٢) http://www.mone9.howstuffworks.com/personal_finance/bank10.htm

لواجبات ومسؤوليات العناصر البشرية العاملة فيه على أن تتسم هذه التعليمات بقدر مقبول من المرونة بما يتناسب مع مختلف الظروف المستجدة.

٣- القدرة على توفير المعلومات اللازمة لأغراض منح الائتمان:

وهذا يعني امتلاك المصرف القدرة على جمع معلومات تقييمية كافية لمعرفة إمكانيات العميل وملاءمته المالية وبالتالي وجود قدرة لدى المصرف على إنشاء سجلات ائتمانية شاملة كاملة تحوي جميع المعلومات الضرورية الدقيقة عن عملاء المصرف بما يضمن عدم ضياع أموال كان يمكن الاستفادة منها بدلاً من إقراضها.

٤- تكنولوجيا المعلومات^(١): إنّ امتلاك المصرف لشبكة حواسيب متكاملة من الأمور الضرورية لتعزيز كفاءة نشاطه وذلك على صعيد عملياته الداخلية والخارجية على حد سواء فبالنسبة للعمليات الداخلية لعبت تكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً في تسهيل إجراءات حساب نتيجة أعمال المصرف حيث بات بإمكان المصرف حساب نتيجة أعماله بشكل ربع سنوي بما في ذلك نتيجة أعمال فروعها كافة بخطوات وإجراءات ميسرة عن السابق هذا علاوة على أنّ استخدام المصارف لتكنولوجيا المعلومات قد أتاح لها المزيد من الدقة والرقابة والسيطرة على مخزونها النقدي، أما على صعيد التعاملات الخارجية أو ما يسمى علاقة العملاء بالمصرف فقد سهل استخدام المصارف لتكنولوجيا المعلومات الكثير من هذه التعاملات، وبالتالي بات بإمكان عملاء المصرف إيداع المبالغ في الماكينات الإلكترونية والسحب النقدي بكل سهولة ويسر وأيضاً تحويل النقدية ودفع الفواتير عن طريق شبكة المعلومات وبات بإمكان العميل تقديم الطلبات الخاصة بالتسهيلات والقروض والشكاوي عن طريق شبكة المعلومات.

٥- التزام المصرف بالقوانين والتشريعات النازمة للقطاع المصرفي: إنّ تقيّد المصرف بالضوابط الموجودة في بيئة العمل المصرفي ولا سيما القانونية منها من الأمور الجوهرية التي تضمن الاستقرار للمصرف والنمو لأنشطته، وخاصة

(1) R.K. uppal, 2008, "Customer perception of E banking services of indian banks: some survey Evidince", the Icfai journal of bank management, Vol. 7, No. 1, PP. 63-78.

القوانين المتعلقة بغسيل الأموال والسرية المصرفية والتحويل الإلكتروني للأموال وكذلك القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة بين المصارف من جهة والمصرف المركزي من جهة أخرى.

ب- المقومات الأساسية المكونة لكفاءة النشاط المصرفي ومن أهمها:

١ - السيولة المصرفية: تعرّف السيولة المصرفية على أنها الفرق بين الموارد المتاحة للمصرف والأموال المستخدمة في مختلف أنواع موجوداته ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها.

ومن أجل تحقيق نشاط مصرفي كفؤ يجب على المصرف الوصول إلى حالة وفرة في السيولة بحيث يكون قادراً على توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات وبالتالي الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المصرف المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته مما يعزز ثقة المودعين والمقترضين به على حد سواء ويجنبه البيع الجبري لبعض الأصول واللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي وما قد يجلبه ذلك من سلبيات^(١).

٢ - تحقيق التوازن في مصادر التمويل: والمقصود بذلك أنه يجب على المصرف التنويع في مصادر تمويله لرفع كفاءة أنشطته وبالتالي يجب عدم الاعتماد فقط على مصادر التمويل الخارجية كالودائع بأنواعها والحسابات الجارية الدائنة وما إلى ذلك من مصادر خارجية بل المطلوب من المصرف التمتع بقدر مقبول من الاستقلالية المالية وبالتالي السعي إلى تنمية مصادر التمويل الداخلية الخاصة به ك رأس المال والاحتياطيات والمؤونات طويلة الأجل.

٣ - حجم التوظيفات المصرفية: إن التركيز على حجم التوظيفات المصرفية من الأمور الأساسية لأي مصرف يسعى إلى تعزيز كفاءة أنشطته فكلما زاد حجم التوظيفات المصرفية دلّ ذلك على قدرة المصرف على تحقيق استغلال أكبر للأموال الموضوعة بتصرفه مما يعني زيادة قدرة المصرف على منح القروض

⁽¹⁾ Hans, Gerstach, 2001, "Liquidity creation, efficiency and free banking", Journal of financial intermediation, Vol. 7, No. 1, P. 37.

والدخول في مشاريع استثمارية وبالتالي زيادة مساهمته في تنشيط حركة الاستثمار في الدولة.

٤- **حجم المبالغ المودعة في المصرف:** إنّ قدرة المصرف على تحقيق نمو مستمر في إقبال المودعين عليه وبالتالي تحقيق زيادة مستمرة في المبالغ التي يتم توظيفها فيه من المؤشرات الهامة على نجاح المصرف في رفع كفاءة نشاطه ويعود ذلك إلى وجود علاقة طردية قوية بين حجم المبالغ المودعة في المصرف وقدرة المصرف على زيادة حجم توظيفاته في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة مما يزيد من مساهمة المصرف في النمو الاقتصادي للبلد ككل.

٥- **ربحية المصرف^(١):** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات المصرف من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أنّ أرباح المصارف أكثر تأثراً بالتغيير في إيراداتها وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى فإذا ما زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس في حالة انخفاض الإيرادات بنسبة معينة تنخفض الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول إلى خسائر وهذا يقتضي من المصارف الطامحة إلى تعزيز كفاءة أنشطتها السعي إلى زيادة إيراداتها وتجنب حدوث انخفاض فيها بالتوازي مع سعيها إلى ضبط تكاليفها قدر الإمكان وخصوصاً تلك التكاليف التي يمكن التحكم فيها والتي تتوقف على حجم أنشطة المصرف كالمصروفات الاستثمارية وبالتالي يمكن لهذه المصارف أن تحقق معدل ربحية مقبول وأن تحافظ عليه وتعمل على تعزيزه مما يصب في النهاية في محصلة تطوير كفاءة أنشطتها.

مما سبق يمكن أن نعرف كفاءة النشاط المصرفي على أنها: قدرة المصرف على تحقيق توازن مقبول بين مختلف مصادر تمويله الخارجية منها والداخلية والوصول إلى حالة وفرة في السيولة تسمح له بتوفير الأموال اللازمة لتغطية التزاماته المستحقة عند الضرورة، وتحقيقه لمعدلات ربحية مرتفعة ونجاحه في

(1) Aburime, Toni, 2008, "Determinants of bank profitability: industry_level Evidence From Migeria", International Journal of Nigerian studies and development, Vol. 94, PP. 21-34.

الحفاظ عليها وعلى مؤشر تصاعدي عبر الزمن لكل من حجم توظيفاته والمبالغ المودعة فيه وذلك مع امتلاكه لكادر مصرفي مؤهل وآلية عمل تتسم بالمرونة والحدثة ونظام متكامل لتكنولوجيا المعلومات لتسيير عملياته وقدرة على جمع معلومات كافية وملائمة عن العملاء بالإضافة إلى التزامه بالضوابط القانونية النازمة للقطاع المصرفي والصادرة عن الجهات الرسمية ذات العلاقة.

الجدول رقم (٢)

فيما يلي الجدول رقم (٢) عرض مختصر للعوامل المساعدة على تحقيق كفاءة النشاط المصرفي:

كادر مصرفي كفؤ	آلية عمل مصرفية ملائمة	توفير المعلومات اللازمة لأغراض منح الائتمان	تكنولوجيا المعلومات	الالتزام بالقوانين والتشريعات النازمة للقطاع المصرفي
١- الإلمام بأساليب منح الائتمان. ٢- القدرة على تحليل الواقع الاقتصادي للعميل. ٣- القدرة على تحليل المركز المالي للعميل.	١- تعزيز تقنيات الحوسبة في السجلات الائتمانية. ٢- إيجاد آلية رقابية دقيقة للسقف الائتماني. ٣- تبادل المعلومات فيما بين المصارف من جهة وبينها وبين المصرف المركزي من جهة أخرى. ٤- تبني تعليمات مكتوبة فيما يخص واجبات ومسؤوليات العاملين في المصرف.	١- جمع معلومات كافية عن العميل وملاءمته المالية. ٢- إنشاء سجلات ائتمانية شاملة عن عملاء المصرف.	١- امتلاك المصرف لشبكة حواسيب متكاملة. ٢- استخدام الماكينات الإلكترونية للإيداع والسحب النقدي. ٣- التحويل الإلكتروني للأموال.	١- قوانين غسيل الأموال. ٢- قوانين السرية المصرفية. ٣- قوانين التحويل الإلكتروني للأموال. ٤- القوانين التي تنظم العلاقة بين المصارف والمصرف المركزي.

الجدول رقم (٣)

فيما يلي الجدول رقم (٣): عرض مختصر للمقومات الأساسية المكونة لكفاءة النشاط المصرفي.

السيولة المصرفية	تحقيق التوازن في مصادر التمويل	حجم التوظيفات المصرفية	حجم المبالغ المودعة في المصرف	ربحية المصرف
١- توفر الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات التعاقدية للمصرف. ٢- توفر الأموال اللازمة لمواجهة متطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة.	١- تنويع مصادر تمويل المصرف. ٢- تنمية مصادر التمويل الداخلية للمصرف.	تحقيق استغلال أكبر للأموال الموضوعة بتصرف المصرف.	تحقيق نمو مستمر في إقبال المودعين على المصارف.	١- السعي إلى زيادة إيرادات المصرف. ٢- السعي إلى ضغط نفقات المصرف. ٣- تحقيق معدلات ربحية مرتفعة والسعي إلى تعزيزها.

١-٣- أهم أدوات الإجراءات التحليلية المستخدمة في تقييم كفاءة النشاط المصرفي:

تعد الإجراءات التحليلية بمختلف أدواتها من أكثر الأساليب الموضوعية التي يمكن للمراجع الداخلي الاعتماد عليها في تقييم كفاءة النشاط المصرفي وذلك لكونها مؤشرات كمية لا يحتاج معها المراجع الداخلي إلى اللجوء إلى حكمه الشخصي بشكل كبير ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

أ- النسب المالية: ومن أهم هذه النسب التي يمكن للمراجع الداخلي استخدامها في تقييم كفاءة النشاط المصرفي ما يلي:

١- نسب السيولة^(١):

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأموال الجاهزة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

(١) ناصر، سالم كاسر، ٢٠٠٩، التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة" دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، ص ٤٤.

$$\frac{\text{الأموال الجاهزة}}{\text{الأموال المستحقة}} = \text{نسبة السيولة السريعة}$$

من خلال هاتين النسبتين يقوم المراجع الداخلي بتحديد نسبة الأموال السائلة إلى مجموع موجودات المصرف كما يقوم بقياس مدى كفاية أموال المصرف الجاهزة لتغطية التزاماته المستحقة حيث يقوم بمقارنة هاتين النسبتين مع ما كانتا عليه في السنوات السابقة وذلك للتعرف على مدى ثبات أو تذبذب سيولة المصرف عبر الزمن.

٢- نسب مصادر الأموال:

$$\frac{\text{الأموال الجاهزة}}{\text{مجموع المطالبات}} = \text{الوزن النسبي للأموال الخاصة}$$

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الودائع والحسابات الجارية الدائنة}} = \text{نسبة الأموال الخاصة إلى الودائع}$$

نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع مصادر التمويل الخارجي = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع مصادر التمويل الخارجي}}$ يستخدم المراجع الداخلي هذه النسب للتعرف على درجة الاستقلالية المالية التي يتمتع بها المصرف وذلك من خلال قياس نسبة أموال المصرف الخاصة إلى مجموع الأموال المودعة لديه بأشكال الإيداع المختلفة حيث يتم تحديد مدى اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية ونسبة الأموال الخاصة إلى مجموع هذه المصادر.

ويقوم المراجع الداخلي بمقارنة هذه النسب مع ما كانت عليه في السنوات السابقة أو مع مثيلاتها في المصارف التي تعمل في نفس بيئة المصرف محل الدراسة وبالتالي يستطيع من خلال ذلك مراقبة مدى نجاح المصرف في تعزيز استقلاليته المالية عبر الزمن أو بالمقارنة مع المصارف التي تعمل في نفس بيئته.

٣- نسب التوظيفات:

$$\frac{\text{التوظيفات}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{الوزن النسبي للتوظيفات}$$

$$\frac{\text{التوظيفات}}{\text{الودائع بأنواعها}} = \text{نسبة التوظيفات إلى الودائع}$$

$$\frac{\text{التوظيفات}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{نسبة التوظيفات إلى الأموال الخاصة}$$

يقوم المراجع الداخلي بمقارنة هذه النسب مع ما كانت عليه في السنوات السابقة لمعرفة مدى التطور في قدرة المصرف على إدارة الأموال الموضوعة بتصرفه ويتم التركيز بشكل أساسي على نسبة التوظيفات إلى الودائع نظراً لأهمية هذه النسبة لكونها تربط بين حجم التوظيفات من جهة وبين أحد أهم مصادر الأموال التي يستخدمها المصرف للقيام بهذه التوظيفات وهي الودائع.

٤- نسب الربحية^(١):

$$\frac{\text{ربح الاستثمار}}{\text{إيرادات الاستثمار}} = \text{نسبة ربح الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار}$$

حيث يقوم المراجع الداخلي بمقارنة هذه النسبة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة ذلك أنه كلما كانت قيمة هذه النسبة أكبر كلما دلّ ذلك على أن المصرف تمكن من ضغط نفقاته وزيادة إيراداته مما يزيد من ربحيته وبالتالي يؤدي ذلك إلى تعزيز كفاءة أنشطته.

$$\frac{\text{ربح الاستثمار}}{\text{متوسط الأموال المتاحة للاستثمار}} = \text{العائد على الأموال المتاحة للاستثمار}$$

⁽¹⁾ Whittington, o. ray, 1998, principles of Auditing, Boston: Irwin/mc Graw_hill, p. 144.

يستخدم المراجع الداخلي هذه النسبة لقياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من الأموال الموضوعة بتصرفه حيث يقوم بمقارنة هذه النسبة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة لمعرفة مدى ثبات أو تذبذب ربحية المصرف عبر الزمن.

٥ - النسب المتوجبة وفقاً لقرارات السلطات المالية في البيئة التي يعمل ضمنها المصرف:

في كثير من البلدان تقوم السلطات المالية المعنية بالرقابة على أنشطة القطاع المصرفي بإصدار مؤشرات لتقييم الأداء حيث يتم تحديد قيم لهذه المؤشرات يجب على جميع المصارف أن تتقيد بها بحيث لا ينبغي أن يقل مؤشر أدائها عن هذه القيم ويقوم بهذه المهمة في سوريا المصرف المركزي ممثلاً بمجلس النقد والتسليف ومن أهم هذه المؤشرات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ما يلي^(١):

$$\text{نسبة الوضع النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{ح/جاري المصرف المركزي (بالليرات السورية)}}{\text{الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة (بالليرات السورية)}}$$

$$\text{الاكتتاب في سندات الدين العام} = \frac{\text{الاكتتاب في سندات الدين العام}}{\text{الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة وودائع التوفير (بالليرات السورية)}}$$

$$\text{وضع القطع الأجنبي} = \frac{\text{الموجودات بالقطع الأجنبي}}{\text{الالتزامات بالقطع الأجنبي}}$$

حيث يقوم المراجع الداخلي بحساب هذه النسب ومقارنة قيمتها مع القيم المعيارية المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف بحيث يجب أن لا تقل القيم المحسوبة من قبل المراجع الداخلي عن القيم المعيارية لمجلس النقد والتسليف وإلا دل ذلك على وجود مشكلة في مؤشرات أداء المصرف مما ينعكس سلباً على كفاءة نشاطه.

(١) المهاني، محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.

٦- نسبة نمو الودائع:

$$\text{نسبة نمو الودائع} = \frac{\text{الودائع بأنواعها والحسابات الجارية الدائنة للعام الحالي}}{\text{الودائع بأنواعها والحسابات الجارية الدائنة للعام السابق}} \times 100$$

حيث يستخدم المراجع الداخلي هذه النسبة لمعرفة مدى التطور في حجم الودائع المصرفية للعام الحالي قياساً بالعام السابق.

ب- مقارنة أرصدة الحسابات عبر الزمن: حيث يقوم المراجع الداخلي بمقارنة أرصدة الحسابات ذات الدلالة عبر الزمن كأن يقوم على سبيل المثال بمقارنة رصيد حساب الفوائد المقبوضة خلال شهر أيار من عام ٢٠٠٩ مع ما كان عليه في نفس الشهر من عامي (٢٠٠٧) و(٢٠٠٨) أو أن يقوم بمقارنة رصيد حساب الفوائد المدفوعة خلال شهر أيار من عام (٢٠٠٩) مع ما كان عليه في نفس الشهر من عامي (٢٠٠٧) و(٢٠٠٨) وبالتالي يستطيع من خلال ذلك فرض رقابة على مستوى تطور أهم عنصرين من عناصر النفقات والإيرادات في المصرف وبالتالي الحصول على مؤشر حول مستوى تطور كفاءة أنشطة المصرف.

ج- التحليل العامودي للقوائم المالية للمصرف^(١):

يتضمن هذا الأسلوب نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى ففي الميزانية العمومية قد يأخذ استخدام المراجع الداخلي لهذا الأسلوب عدة أشكال ففي جانب الأصول قد يقوم المراجع الداخلي بنسبة أصل معين إلى إحدى مجموعات الأصول أو إلى إجمالي الأصول أما في قائمة الدخل فيقوم المراجع الداخلي بنسبة أي عنصر من عناصر قائمة دخل المصرف إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية للمصرف للوصول إلى دلالة ذات معنى.

د- التحليل الأفقي للقوائم المالية للمصرف: في التحليل الأفقي يقوم المراجع الداخلي بتتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند، حيث يساعد التحليل الأفقي المراجع

(١) المهندس، منير، ٢٠٠٥، "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد (٤)، ص ١٧١.

الداخلي في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين كتحديد اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية للمصرف هل هو في تزايد أم تناقص، ودرجة الاستقرار أو التذبذب في هذا البند من فترة مالية إلى أخرى، فالمراجع الداخلي في إطار سعيه لتقييم كفاءة النشاط المصرفي لا يقتصر اهتمامه على سبيل المثال على معرفة مستوى أرباح المصرف وإنما يهتم أيضاً بمعرفة مدى الاستقرار أو التذبذب فيها عبر الزمن وهذه الصفات النوعية للأرباح لا يمكن استخلاصها إلا عن طريق تفحص السلاسل الزمنية وهذا ما يوفره التحليل الأفقي للمراجع الداخلي.

هـ- استخدام معادلة الاتجاه العام^(١): وهي من الشكل: ص = ج + ب س.

حيث: ص: المتغير التابع.

س: الزمن (سنوات الدراسة).

ج، ب: ثوابت المعادلة.

ولتحديد قيمة ثوابت المعادلة يلجأ المراجع الداخلي إلى طريقة المعادلتين الطبيعيين وهما:

مج ص = ن ج - ب مج س.

مج (س × ص) = ج - مج س + ب مج (س ٢).

يستخدم المراجع الداخلي هذه المعادلة لتحديد القيم التي يجب أن تكون عليها المتغيرات المحاسبية الأساسية في النشاط المصرفي (كالودائع، والإيرادات التشغيلية) في سنة محددة وذلك انسجاماً مع الخط العام لتطور قيم هذه المتغيرات عبر الزمن.

حيث يقوم المراجع الداخلي بمقارنة هذه القيم مع القيم الفعلية لهذه المتغيرات الموجودة في القوائم المالية لسنة الدراسة وذلك لمعرفة مدى انسجام القيم الفعلية مع القيم المتوقعة وبالتالي تحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق معدلات نمو كافية عبر الزمن فيما يخص الودائع والإيرادات التشغيلية وغير ذلك من العناصر المهمة لتحقيق نشاط مصرفي كفؤ.

(١) القاضي، حسين وقریط، عصام، ٢٠٠٥، مراجعة الحسابات: الإجراءات، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، ص ٦٠.

و- مقارنة الأرقام الفعلية المحققة مع ما هو مخطط^(١):

حيث تلجأ بعض المصارف إلى صياغة أهدافها على شكل أرقام كأن تحدد رقم معين للإيرادات التشغيلية أو للودائع ينبغي الوصول إليه في نهاية السنة وبالتالي يقوم المراجع الداخلي في هذه الحالة بمقارنة الأرقام الفعلية المحققة مع ما هو مخطط لتحديد الفجوة بين النتائج الفعلية والأهداف الموضوعية ودراسة أسبابها لأنَّ عجز المصرف عن الوصول إلى النتائج المخططة يعد إشارة إلى وجود ضعف في كفاءة أنشطته.

الجدول رقم (٤)

فيما يلي الجدول رقم (٤) عرض للإجراءات التحليلية المستخدمة في تقييم كفاءة النشاط المصرفي.

النسب المالية	تحليل القوائم المالية	الأساليب الإحصائية	أساليب أخرى
١- نسب السيولة المصرفية.	١- التحليل الأفقي للقوائم المالية للمصرف.	١- استخدام معادلة الاتجاه العام.	١- مقارنة أرصدة الحسابات عبر الزمن.
٢- نسب مصادر الأموال.	٢- التحليل العامودي للقوائم المالية للمصرف.		٢- مقارنة الأرقام الفعلية المحققة مع ما هو مخطط.
٣- نسب التوظيفات.			
٤- نسب الربحية.			
٥- النسب المتوجبة وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف.			

(1) Hayes, Rick, 1999, Principles of Auditing; AN international perspective, London; Mcgraw_hill, P. 298.



الفصل الثاني

متطلبات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي

ويتضمن ما يلي:

- متطلبات مرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي.
- متطلبات مرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه.



الفصل الثاني

متطلبات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي

إنّ استخدام المراجع الداخلي لأدوات قياس موضوعية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي بات ضرورة ملحة في القطاع المصرفي المعاصر، وبما أن الإجراءات التحليلية تعد إحدى أهم الأدوات لذلك يجب علينا التعرف على أهم المتطلبات الواجب توافرها لضمان التطبيق الأمثل لهذه الإجراءات من قبل المراجع الداخلي وفيما يلي أهم هذه المتطلبات:

٢-١ - متطلبات مرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي: وتتضمن ما يلي:

أ- وجود نظام معلومات محاسبي فعال في المصرف: يمكن أن نعرّف نظام المعلومات المحاسبي على أنه «أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate) وتبويب (Classify) ومعالجة (Process) وتحليل (Analyze) وتوصيل (Communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة»^(١).

وتعتبر المكونات غير المادية غير الملموسة التي تتمثل في مجموعة القوانين واللوائح، والإجراءات والتعليمات الوجه الآخر لنظام المعلومات المحاسبي فكل المكونات المادية وغير المادية يكمل بعضها الآخر، فلا يمكن تصور نظام معلومات محاسبي بدون توفرها معاً^(٢).

ولا شك في أن وجود نظام معلومات محاسبي فعال في المصرف يعد من الشروط الأساسية التي يجب توافرها لتعزيز قدرة المراجع الداخلي على إجراء تقييم دقيق لمدى كفاءة النشاط المصرفي من خلال الإجراءات التحليلية حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبي في المصرف بتزويد المراجع الداخلي بمختلف التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية والتي تشكل بالنسبة للمراجع الداخلي المادة

(١) سعيد، كمال الدين وحجاج، أحمد حامد، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٢٥.

(٢) ربيدي. محمد علي، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية، (مدخل النظم)، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ٢٠٠٠، ص ٥٥.

الخام التي يقوم من خلالها بتوظيف الإجراءات التحليلية كأداة لتحديد مستوى كفاءة الأنشطة التي يقوم بها المصرف.

ولكي يحقق نظام المعلومات المحاسبي الغاية المرجوة منه في رفد المراجع الداخلي بمختلف التقارير والبيانات المالية التي يحتاج إليها في إنجاز عملية تقييم كفاءة النشاط المصرفي من خلال الإجراءات التحليلية يجب أن يتميز بعدة مميزات أساسية هي^(١):

١- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة المصرف تعكس بأكبر قدر ممكن الأحوال الحقيقية للمصرف ونتائج أعماله الفعلية.

٢- السرعة في إعداد وتجهيز البيانات في الأوقات المناسبة وإمكانية التطوير عن طريق إدخال أنظمة الحاسب الآلي، كلما اقتضى الأمر ذلك.

٣- تصميم الدورة المستندية المحاسبية، بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر، بحيث أن كل عملية تقتضي طبيعتها تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم، يكون فيها عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم الأول.

٤- أن تكون البيانات أو مستندات القيد للعمليات التي تقتضي طبيعتها أن يتم تداولها بين أكثر من موظف أو أكثر من قسم، معدة منذ البداية من أصل وعدد كافٍ من النسخ تفي باحتياجات هذا التداول.

٥- يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للمصرف، وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للمصرف والفروع، من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة أو الفروع من جهة أخرى.

ب- امتلاك المصرف لنظام رقابة داخلية فعال: يعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه: «الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف

(١) جعفر، عبد الإله، محاسبة المنشآت المالية، (البنوك وشركات التأمين)، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص ٤٧-

حماية أصوله وضبط مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة»^(١).

ولكي يكون المراجع الداخلي في المصرف قادراً على استخدام الإجراءات التحليلية بشكل فعال، وبالتالي الوصول إلى نتائج موثوقة حول مدى نجاح المصرف في تعزيز كفاءة نشاطه لابد من الحصول على بيانات دورية دقيقة حول مختلف أوجه نشاط المصرف، كالحصول على أرقام دقيقة عن حجم الفوائد المقبوضة والمدفوعة وحجم الودائع بأنواعها وحجم الإيرادات الاستثمارية للمصرف وما إلى ذلك من بيانات مفيدة في تتبع النشاط المصرفي، ولذلك لابد من وجود نظام رقابة داخلية سليم لكي يطمئن المراجع الداخلي إلى صحة البيانات التي تقدم له ويعتمد عليها في تطبيقه للإجراءات التحليلية وذلك بهدف الحصول على تقييم دقيق لمدى كفاءة نشاط المصرف، وفيما يلي: عرض موجز لأهم الخصائص أو المقومات اللازمة لوجود نظام رقابة داخلية جيد وفعال في المصرف^(٢):

١- تحديد خطوط السلطة والمسؤولية في المصرف: من الأمور الهامة في أي وحدة أو منشأة يعمل فيها عدد كبير من الأفراد ضرورة التحديد الواضح لكل من خطوط السلطة المخولة لكل فرد وخطوط وحدود مسؤولية كل منهم، حيث يتم من خلال هذا التحديد مسائلة كل شخص ومحاسبته عن أداء أعماله ومهامه. وبالتالي فإن التحديد الواضح لسلطات ومسؤوليات العاملين في المصرف يساعد على زيادة فاعلية الرقابة على الوظائف والمهام المختلفة.

٢- الفصل بين المسؤوليات في المصرف: يجب عند إعداد الخريطة التنظيمية للمصرف وإعداد دليل اللوائح والإجراءات مراعاة أهمية الفصل بين مسؤوليات الأفراد العاملين فيه في مختلف المستويات الإدارية لأن هذا المبدأ يعد من أهم ما

(١) الخطيب، خالد، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٥.

(٢) الدهراوي، كمال الدين وسرايا، محمد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٢٥٤-٢٦٧.

يجب أن يميز نظام الرقابة الداخلية من خصائص حتى يكون هذا النظام ناجحاً وجيداً وفعالاً في مجال تحقيق أهدافه. وذلك لأن تحديد مسؤوليات الأفراد العاملين في المصرف والفصل بينها يقلل من احتمال حدوث غش أو أخطاء غير متعمدة خاصة في البيانات المحاسبية التي يتم تسجيلها دفترياً.

٣- كفاءة العناصر البشرية العاملة في المصرف: رغم التقدم التكنولوجي السائد في العالم عن طريق استخدام الحاسبات الآلية المتقدمة بأشكالها وأنواعها وبرامجها المتعددة، إلا أن نجاح أي نظام مهما بلغت درجة التقدم هذه ما زال يتوقف بدرجة كبيرة على مدى كفاءة ومهارة العنصر البشري.

ولا شك في أن نظام الرقابة الداخلية في المصرف لا يخرج عن هذه القاعدة حيث يتوقف نجاحه وفعاليته في تحقيق أهدافه على مدى كفاءة ومهارة وخبرة العاملين في المصرف والمسؤولين عن تنفيذ هذا النظام والإشراف عليه.

٤- توافر نظام محاسبي متكامل في المصرف: إن توافر نظام محاسبي ملائم ومتكامل في المصرف من العناصر الهامة التي تساعد على نجاح وفعالية نظام الرقابة الداخلية فيه باعتبار أن هذا النظام المحاسبي يمثل البيئة التي يتم فيها إنجاز جميع العمليات المالية المتعلقة بأوجه النشاط المختلفة في المصرف كما أنه مصدر البيانات والتقارير الرئيسية المطلوبة لمختلف المستويات الداخلية والخارجية ومنها ما يتعلق بنظم الرقابة والمراجعة الداخلية في المصرف.

ت- التعاون الكافي لمجلس إدارة المصرف مع المراجع الداخلي: إن وجود تنسيق وتعاون كافي بين مجلس إدارة المصرف والمراجع الداخلي من الأمور الجوهرية التي يجب توافرها لضمان قدرة المراجع الداخلي على تطبيق الإجراءات التحليلية بشكل فعال، وبالتالي الوصول إلى تقييم دقيق لمدى كفاءة النشاط المصرفي ويبرز تعاون مجلس إدارة المصرف مع المراجع الداخلي في تطبيقه للإجراءات التحليلية في النقاط التالية:

١- يجب على مجلس إدارة المصرف أن يقوم بإطلاع المراجع الداخلي على كافة المعلومات التي يحتاج إليها وخصوصاً تلك المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي المستخدم في المصرف وذلك لأن مخرجات هذا النظام هي عبارة عن

المدخلات التي يستخدمها المراجع الداخلي في تطبيقه للإجراءات التحليلية كأداة لتقييم كفاءة النشاط المصرفي.

٢- ينبغي على مجلس إدارة المصرف أن يقوم بتزويد المراجع الداخلي بمعلومات كافية عن أنشطة المصرف الاستثمارية وسياساته الائتمانية ويجب أن تكون هذه المعلومات على شكل أرقام، لكي يستطيع المراجع الداخلي الاستفادة منها على الوجه الأمثل.

٣- يتوجب على مجلس إدارة المصرف أن يطلع المراجع الداخلي بالتفصيل على كافة السياسات المالية والأعراف المحاسبية المتبعة في المصرف.

٤- ينبغي على مجلس إدارة المصرف أن يرد على كافة التساؤلات التي يطرحها المراجع الداخلي وخصوصاً تلك المتعلقة منها بخلفية بعض الأرقام والملاحظات الواردة في القوائم والتقارير المالية للمصرف.

٥- ينبغي على مجلس إدارة المصرف أن يقوم بإعلام المراجع الداخلي بنواحي القصور المتوقعة في القوائم المالية للمصرف، وبالتالي يستطيع المراجع الداخلي من خلال ذلك التعرف على حدود استخدام تلك القوائم كمدخلات في عملية تطبيق الإجراءات التحليلية.

٦- يجب على مجلس إدارة المصرف أن يقوم بتزويد المراجع الداخلي بأكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات المتوافرة عن أنشطة المصارف الأخرى المنافسة في السوق وذلك في سبيل تعزيز قدرة المراجع الداخلي على إجراء مقارنات موضوعية بين مؤشرات أداء المصرف محل الدراسة ومؤشرات أداء المصارف الأخرى المنافسة له في السوق وبالتالي تحديد مدى كفاءة نشاط المصرف محل الدراسة بالمقارنة مع أنشطة تلك المصارف.

٧- ينبغي على مجلس إدارة المصرف تأمين الحماية الكافية للمراجع الداخلي تجاه أي ضغوطات وظيفية قد يتعرض لها من قبل من هم أعلى منه في سلم الترتيب الوظيفي في المصرف، وذلك كي يكون قادراً على تضمين كافة النتائج التي توصل إليها من خلال استخدام الإجراءات التحليلية في تقريره عن كفاءة النشاط المصرفي الموجه إلى مجلس الإدارة بدون أي خوف.

ث- أن يكون حجم المصرف الذي يعمل فيه المراجع الداخلي مناسباً: كلما كان المصرف الذي يعمل فيه المراجع الداخلي كبيراً من حيث تشعب مجالات نشاطه، ومن حيث عدد أقسامه أو فروعه كلما انعكس ذلك بصورة إيجابية على قدرة المراجع الداخلي على استخدام الإجراءات التحليلية بهدف تقييم كفاءة النشاط المصرفي ويعود ذلك إلى ما يلي:

١- **إمكانيات المصرف:** بصورة عامة هناك علاقة طردية بين حجم المصرف وإمكانياته المادية، وبالتالي فإن المصارف الكبرى تمتلك إمكانيات تقنية كبيرة ولها القدرة على اجتذاب الكفاءات المدربة ذات الخبرة الطويلة بدرجة أكبر من المصارف الأقل حجماً كما أنها أقدر من غيرها على توظيف تكنولوجيا المعلومات من برامج تحليل مالي وبرامج خاصة بالمشتقات المالية في سبيل خدمة أغراض تطبيق الإجراءات التحليلية.

٢- **الجدوى الاقتصادية:** إن الزيادة في حجم المصرف وبالتالي تشعب أنشطته وتعدد فروعه وأقسامه تؤدي إلى زيادة مقابلة في حجم وتعقيد مخرجات نظامه المحاسبي وبالتالي يصبح استخدام المؤشرات الكمية المجردة التي لا تعتمد كثيراً على الحكم الشخصي من الأمور الجوهرية في تقييم كفاءة لنشاط المصرفي بالنسبة للمراجع الداخلي، وذلك لدورها في اختصار الوقت والجهد الذين يبذلان من قبل المراجع الداخلي في سبيل إنجاز هذه المهمة مما يؤدي بدوره إلى تقليص التكاليف التي يتكبدها المصرف كأجر إضافي للمراجع الداخلي عن الوقت والجهد الإضافيين الذين يبذلهما، من هنا فإن إنجاز المراجع الداخلي لعملية تقييم كفاءة النشاط المصرفي من خلال الإجراءات التحليلية في المصارف الكبيرة الحجم يعد أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية من الأساليب الوصفية التي تعتمد على الحكم الشخصي.

ج- **استخدام المصرف لنظم الحاسب الآلي:** يعد تحويل النظم اليدوية إلى نظم إلكترونية من أهم التطورات في نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل باستخدام الحاسب الآلي بكل ما يميزه من سرعة عالية في التشغيل وإمكانية تخزين كميات

كبيرة من البيانات وسرعة تحليل وتلخيص وعرض المعلومات وتحقيق فعالية أكبر في التشغيل ورفع مستويات الكفاءة^(١).

ومما لا شك فيه أن نظم المعلومات المحاسبية في أي مصرف تلعب دوراً هاماً في نجاح المصرف كما تتيح له آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وسرعة أداء الخدمات المصرفية وتوفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات لخدمة محفظة الأوراق المالية^(٢).

حيث تمثل نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدم الحاسبات الآلية مرحلة متطورة من نظم المعلومات، بخلاف النظم التقليدية التي تسجل وتحوّل البيانات فيها باستخدام المستندات الورقية، حيث تقوم نظم المعلومات المحاسبية في المصرف بتسجيل وتحويل وتسليم المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من النظام باستخدام الوسائل الآلية وتستخدم نظم التحويل المالي الآلي في المصارف على نطاق واسع من أجل معالجة عدد كبير من المعاملات المالية مثل سحب الأموال وتحويل وقبول الودائع والمدفوعات بالإضافة إلى التحقق من أرصدة الحسابات الجارية.

إن عدم تحقيق الكفاءة عند معالجة المستندات الورقية بالإضافة إلى التأخير في استلام المعلومات لاتخاذ القرارات شجع المصارف على تطوير نظام المعلومات المحاسبي الآلي الذي يعتمد بشكل كامل على نظم الحاسوب كبديل لنظم المعلومات المحاسبية التقليدية وقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA^(٣) نظام التحويل الآلي للمعلومات المحاسبية والأموال على أنه «عبارة عن شبكة قائمة على استخدام الحاسبات الآلية في تصميم وتنفيذ العمليات التي يقوم بها نظام المدفوعات عن طريق استخدام النبضات الإلكترونية في الحاسبات الآلية بدلاً من استخدام الوسائل الورقية».

(1) Wilkson, J.W. "Accounting and information system", Third edition, New York: West publishing company, 1995, P. 427.

(2) Rose, P, Commercial bank management, third edition, Irwin book team, USA, 1996, P. 285.

(3) Davis, J, R. retal, "Accounting and Information system", John – Wiley and sons, 1995, PP. 112-114.

مما سبق يُعد إدخال الحاسب الآلي على النظام المحاسبي المصرفي مفيداً للمراجع الداخلي في تطبيقه للإجراءات التحليلية للاعتبارين التاليين:

١- **الدقة:** تعتبر الدقة من العوامل الهامة جداً التي دفعت المصارف إلى إدخال الحاسب الآلي على نظمها المحاسبية وذلك لأن الحاسب الآلي يزيد من قدرة النظام المحاسبي في المصرف على قيد وتصنيف وتلخيص العمليات المالية المختلفة بدون أن يكون هناك أي مجال لخطأ بشري غير مقصود في معالجة هذه العمليات لأن الحاسب الآلي سيقوم بنفسه بإجراء العمليات الحسابية المطلوبة عليها من خلال برامج محاسبية خاصة، ففي حالة النظام اليدوي غالباً ما تحدث أخطاء من قبل الأفراد في معالجة العمليات المصرفية، مثل الأخطاء في العمليات الحسابية وفي النقل وفي الدليل الحسابي أما في الحاسب الآلي فإن حدوث مثل هذه الأخطاء أقل احتمالية بكثير وحتى لو حدثت مثل هذه الأخطاء فهناك برامج كفيلة باكتشافها بمجرد وقوعها وبالتالي يستطيع المراجع الداخلي في هذه الحالة الحصول على مخرجات على درجة عالية من الدقة من النظام المحاسبي الخاص بالمصرف لتوظيفها كمدخلات في عملية تطبيق الإجراءات التحليلية وكلما كانت مدخلات هذه العملية دقيقة كانت النتائج التي يحصل عليها المراجع الداخلي في تقييمه لكفاءة النشاط المصرف أكثر دقة.

٢- **السرعة:** تعتبر السرعة من الاعتبارات الهامة جداً في إدخال الحاسب الآلي إلى النظم المحاسبية في المصارف فمن خلال استبدال المصرف للأنظمة اليدوية بالأنظمة الإلكترونية المعتمدة على الحاسوب بات بالإمكان إثبات مختلف العمليات المصرفية في الحال بمجرد وقوعها وبالتالي معالجتها بالسرعة المطلوبة مما يسهل على المراجع الداخلي في المصرف الحصول على مختلف المعطيات والأرقام التي يحتاج إليها في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة، وبالتالي إنجازهِ للإجراءات التحليلية ولتقريره حول كفاءة النشاط المصرفي في وقت أقصر بكثير بالمقارنة مع حالة الأنظمة اليدوية التقليدية غير المعتمدة على الحاسب الآلي.

ح- **كفاءة الكادر المصرفي العامل مع المراجع الداخلي:** إن قدرة المراجع الداخلي على استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي تتعزز

بشكل كبير في حال كانت العناصر البشرية التي تعمل معه في المصرف على درجة عالية من التأهيل العلمي ويكون ذلك من خلال ما يلي:

١- إلمام العناصر البشرية التي تعمل مع المراجع الداخلي بمفهوم كفاءة النشاط المصرفي: إن امتلاك العناصر البشرية العاملة مع المراجع الداخلي في المصرف لفكرة واضحة عن كفاءة النشاط المصرفي من حيث مفهوماها والعناصر الأساسية المكونة لها والعوامل المساعدة على تحقيقها والأدوات المستخدمة في تقييمها من الأمور الهامة التي من شأنها أن تزيد من فعالية تعاون هذه العناصر مع المراجع الداخلي في استخدامه للإجراءات التحليلية كأداة لإنجاز عملية تقييم كفاءة النشاط المصرفي.

٢- امتلاك العناصر البشرية التي تعمل مع المراجع الداخلي لمعرفة كافية بمؤشرات التحليل المالي في المصارف: لا شك في أن استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي ينطوي في جزء كبير منه على عملية توظيف لمؤشرات التحليل المالي الخاصة بالمصارف في سبيل إنجاز عملية التقييم لما لهذه المؤشرات من دور كبير في إبراز الحقائق المخفية وراء الأرقام وبيان نقاط القوة والضعف في النشاط المصرفي وبالتالي بيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الخلل تمهيداً لإمكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها من خلال وضع الخطط المناسبة لذلك مما يعطي قيمة مضافة لعملية التقييم، ومن هذا المنطلق لابد للعناصر البشرية العاملة مع المراجع الداخلي في المصرف من امتلاك خلفية معرفية مقبولة عن هذه المؤشرات لما ذلك من أثر كبير في تسهيل مهمة المراجع الداخلي في استخدامه للإجراءات التحليلية كأداة لتقييم كفاءة النشاط المصرفي وخصوصاً تلك التي تعتمد منها على مؤشرات التحليل المالي يعود ذلك إلى أن وجود عناصر بشرية ملمة بمؤشرات التحليل المالي في المصرف يعطي المراجع الداخلي القدرة على إنجاز عملية تطبيق الإجراءات التحليلية المرتبطة بتلك المؤشرات بأقل وقت وجهد ممكنين من خلال قيامه بتوزيع المهام بين مختلف العناصر البشرية المساعدة له بدلاً من أن يتحمل وحده كامل عبء تطبيق تلك المؤشرات.

٢-٢ - متطلبات مرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه، وتتضمن ما يلي:

أ- إمام المراجع الداخلي بالبيئة الخارجية للمصرف الذي يعمل فيه: بما أن المصارف تعمل في ظل ظروف سوقية ديناميكية فإنه من المهم أن يقوم المراجعون الداخليون فيها بدراسة وتحليل البيئة الخارجية المحيطة بكل أبعادها وديناميكياتها وسلوك كل قوة من القوى المؤثرة فيها قبل البدء في تطبيق الإجراءات التحليلية، وذلك لضمان استخدامهم لتلك الإجراءات بالشكل الأمثل ولتعزيز قدرتهم على قراءة وتفسير المؤشرات الناتجة عن تطبيق تلك الإجراءات، وبالتالي الوصول إلى أفضل تقييم ممكن لكفاءة النشاط المصرفي، ولكي يستطيع المراجع الداخلي دراسة وتحليل البيئة الخارجية المحيطة بالمصرف محل الدراسة يجب عليه أن يكون ملماً بما يلي:

١ - البيئة الاقتصادية المحيطة بالمصرف محل الدراسة وتتضمن ما يلي:

- الحالة الاقتصادية العامة (انتعاش/ ركود).

- اتجاهات الأسعار.

- معدلات التضخم.

- مستويات الدخل وتوزيعه.

- أسعار الفائدة واتجاهاتها.

- معدل النمو الاقتصادي العام.

٢ - البيئة السياسية والقانونية المحيطة بالمصرف محل الدراسة: وتتضمن ما

يلي:

- الأنظمة والقوانين والتشريعات السارية التي تخص القطاع المصرفي.

- السياسات المالية والنقدية العامة.

- العلاقات الدولية التي تربط الدولة التي فيها المصرف بالدول التي يملك فيها المصرف فروعاً له.

٣ - معلومات عن المصارف المنافسة في السوق: وتتضمن ما يلي:

- معلومات عن معدلات ربحية المصارف المنافسة.

- معلومات عن حصة المصارف المنافسة من السوق^(١).
 - معلومات عن مستوى الملاءة المالية للمصارف المنافسة.
 - معلومات عن الهيكل التمويلي للمصارف المنافسة.
 - معلومات عن الخطط والمشاريع المستقبلية للمصارف المنافسة.
- ب- قدرة المراجع الداخلي على التعامل مع الحاسوب: من المعلوم أن إدخال المصارف لتكنولوجيا الحاسب الآلي إلى نظم معلوماتها المحاسبية قد أدى إلى تحقيق أخطاء أقل ورقابة أفضل على النقدية، وتقليل التكاليف الإدارية إلى أدنى حد وتحقيق الكفاءة في المحاسبة والتحديث السريع للسجلات المحاسبية^(٢).
- وبالتالي يمكن القول أن تكنولوجيا الحاسب الآلي قد أدت إلى تعزيز كفاءة عمل المصارف على جميع المستويات^(٣) وبات اعتماد نظم المعلومات المحاسبية في المصارف على الحاسب الآلي من الضرورات التي تحتتمها بيئة العمل المعاصرة في القطاع المصرفي.
- وانسجماً مع هذه التطورات بات على جميع العاملين في القطاع المصرفي امتلاك المعرفة الكافية لكيفية التعامل مع الحاسب الآلي وفي مقدمتهم المراجع الداخلي نظراً لوجود ارتباط وثيق بين عمله من جهة، وبين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المصرفي المعتمد بشكل كبير على تقنيات الحاسب الآلي من جهة أخرى.
- من هذا المنطلق يعد إتقان المراجع الداخلي لكيفية التعامل مع الحاسوب ضرورياً في إطار سعيه لاستخدام الإجراءات التحليلية كأداة لتقييم مدى كفاءة النشاط المصرفي وذلك للاعتبارين التاليين:
- ١- إن استخدام المراجع الداخلي في المصرف للإجراءات التحليلية بما تضمنه من مؤشرات ونسب مالية يحتم عليه أن يكون معنياً بشكل مباشر بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي المصرفي لما تحتويه هذه المخرجات من بيانات وتقارير

(1) Verma, satish, Competition and market power in the Indian Banking industry in the post-reform scenario, the ICAFI journal of bank – management, Vol. 7, No. 1, PP. 7-19, February, 2008.

(2) Turner, D, etal, "Advanced financial services today", Macmilon, 1994, P. 48.

(3) Mitchell, Karlyn, Economies of scale and scope at large of Banks: Evidence from the fourier flexible functional from, in Journal commercial money, credit and banking, May, 1996, PP. 178-179.

مالية تشكل الدعامة الأساسية للمراجع الداخلي في تطبيقه لتلك النسب والمؤشرات المالية وبما أن نظام المعلومات المحاسبي في المصارف بات يعتمد بشكل أساسي على تقنيات الحاسب الآلي، بالتالي يجب على المراجع الداخلي أن يكون قادراً على التعامل مع الحاسوب لكي يستطيع الوصول بنفسه إلى ما يحتاجه من مخرجات هذا النظام بأقل جهد ووقت ممكنين.

٢- إن إتقان المراجع الداخلي في المصرف للتعامل مع الحاسب الآلي يجعله قادراً على تطبيق الإجراءات التحليلية بدقة أكبر ووقت أقل من خلال الاعتماد على مجموعة من البرامج الخاصة بالتحليل المالي حيث تسهل هذه البرامج على المراجع الداخلي القيام بعمليات التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية الخاصة بالمصرف كما تعطيه قدرة أكبر على تحليل النسب والمؤشرات المالية ومقارنتها بمثيلاتها في المصارف الأخرى العاملة في نفس بيئة المصرف محل الدراسة، وبالتالي الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموثوقية حول كفاءة أنشطة المصرف محل الدراسة وفي فترة زمنية قصيرة.

ت- إلمام المراجع الداخلي بعلم المنطق:

إن القاعدة العامة المتعارف عليها هي أن جميع العلوم نشأت وترعرعت في أحضان الفلسفة، وقد أخذت العلوم طريقها إلى الاستقلال عن الفلسفة بما يتناسب مع درجات التقدم الاجتماعي والحاجات المختلفة للتطبيق العملي^(١).

ومما لا شك فيه أن علم المراجعة الداخلية بشكل عام والإجراءات التحليلية بشكل خاص ليسا ببعيدين عن تلك القاعدة من هذا المنطلق يجب على المراجع الداخلي العامل في القطاع المصرفي امتلاك أرضية علمية مقبولة فيما يخص علم المنطق لكي يكون قادراً على استخدام الإجراءات التحليلية بشكل أكثر فعالية، وبالتالي الوصول إلى تقييم دقيق لكفاءة النشاط المصرفي ويعود ذلك إلى ما يلي:

١- إن التطبيق السليم للإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي يحتاج إلى وجود قدرة عالية لديه على الاستنتاج وبالتالي يجب أن يكون قادراً على إثارة أسئلة متعددة يؤدي التحري عنها إلى معرفة مبررات العلاقة بين المتغيرات

(١) القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص ٧٤.

المستخدمة من قبله كمدخلات في عملية تطبيق الإجراءات التحليلية كالعلاقة بين صافي الربح التشغيلي للمصرف وإيرادات المصرف التشغيلية وهذه القدرة على الاستنتاج وإثارة الأسئلة لا يمكن أن تتوافر للمراجع الداخلي إلا إذا كان ملماً إماماً جيداً بعلم المنطق.

٢- إن استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييمه لكفاءة النشاط المصرفي يحتم عليه امتلاك قدرة كبيرة على تحديد العلاقة السببية التي قد توجد بين مختلف مؤشرات أداء المصرف (كالعلاقة بين مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة في المصرف) وذلك لا يمكن أن يتم بغير امتلاك المراجع الداخلي لخلفية معرفية عن علم المنطق والاستدلال.

ث- وجود نظرة موضوعية غير متحيزة لدى المراجع الداخلي: ويتحقق ذلك من خلال الاستقلال المناسب للمراجع الداخلي في المصرف إدارياً ومالياً ووظيفياً بحيث يكون متمتعاً بالحرية من حيث الواقع والمظهر تجاه أي مساس شخصي أو خارجي أو تنظيمي باستقلاله وخصوصاً من مجلس إدارة المصرف، وبالتالي يمكن للمراجع الداخلي في هذه الحالة الوصول إلى درجة مناسبة من الموضوعية تسمح له بضمان سلامة الرقابة المالية والرقابة التشغيلية في المصرف، والرقابة على التزام المصرف بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والاتفاقيات والعقود وغيرها من المحددات التي تؤدي إلى تعزيز كفاءة النشاط المصرفي^(١)، أما فيما يتعلق بالعلاقة بين النظرة الموضوعية للمراجع الداخلي وبين استخدامه للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي فيمكن أن نوضحها على الشكل التالي: إن التقييم الذي يصل إليه المراجع الداخلي لكفاءة النشاط المصرفي عبر تطبيقه للإجراءات التحليلية كأداة للقياس يجب أن يخضع في النهاية إلى حكمه الشخصي، وبالتالي على المراجع الداخلي أن يبذل الجهد الكافي لاستبدال الحكم الشخصي المتحيز الخاضع لتأثير أهواءه الخاصة وبيئة العمل الموجود فيها بالحكم الشخصي المطلق المستند على البحث العلمي في حدود الحقائق

(1) Dittenhofer, M, 2004, Internal auditing effectiveness: An Expansion of present methods, Managerial Auditing Journal, Vol. (16), No. (8), PP. 443-450.

والإحصائيات والبيانات والمعلومات المتاحة وفي حدود الإمكانيات المادية المتوافرة له، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بامتلاك المراجع الداخلي لنظرة علمية موضوعية تتسم بالحياد.

ج- وجود خبرة طويلة لدى المراجع الداخلي: تعد مسألة الخبرة لدى المراجع الداخلي في المصرف من القضايا التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، حيث باتت تعتبر جنباً إلى جنب مع التأهيل العلمي من العوامل المحددة لكفاءة المراجع الداخلي العامل في القطاع المصرفي، وتلعب الخبرة الطويلة للمراجع الداخلي العامل في المصرف دور هام في تعزيز قدرته على استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي ويعود ذلك إلى ما يلي:

١- يتميز المراجع الداخلي الخبير عن المراجع الداخلي المبتدئ في أن الأول أكثر قدرة من الثاني على التفريق بين البيانات الملائمة للاستخدام كمدخلات في عملية تطبيق الإجراءات التحليلية والبيانات غير الملائمة لهذا الغرض.

٢- إن للإجراءات التحليلية أدوات ووسائل كثيرة، وبالتالي فإن المراجع الداخلي الخبير يكون عادة أكثر قدرة من المراجع الداخلي المبتدئ على اختيار الأدوات والوسائل الأنسب منها لتحقيق هدفه في الحصول على تقييم فعال لكفاءة النشاط المصرفي بما يتلائم مع الظروف المحيطة بالمصرف محل الدراسة وفي ظل المحددات الأخرى لعمله.

ح- إلمام المراجع الداخلي بالأساليب الكمية والتحليل المالي: إن العبء الملقى على عاتق المراجع الداخلي في القطاع المصرفي في تطور مستمر حيث أن وظيفة المراجع الداخلي في هذا القطاع لم تكن مرتبطة بالمستقبل إلا بقدر محدود إذ كان جل اهتمام المراجع الداخلي منصباً على كشف الأخطاء والانحرافات في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المصرف ولكن التوجه الحديث ألقى على المراجع الداخلي في القطاع المصرفي أعباء إضافية من خلال دوره في تقييم مدى كفاءة الأنشطة التي يقوم بها المصرف وأيضاً من خلال دوره في المشاركة في إدارة المخاطر المصرفية بمعنى آخر أصبح للمراجع الداخلي دور أساسي في المساعدة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الملائمة للمصرف من خلال ما

يستخدمه من أدوات قياس موضوعية وفي مقدمتها الإجراءات التحليلية ولكي يستطيع المراجع الداخلي في المصرف استخدام هذه الإجراءات على أكمل وجه يجب عليه أن يكون ملماً إماماً جيداً بالأساليب الكمية والتحليل المالي ويكون ذلك من خلال ما يلي:

١- يجب على المراجع الداخلي أن يكون عليمًا بمدخل التحليل المالي وأساليبه ليتسنى له اختيار ما هو مناسب منها لأغراض وظروف تطبيق الإجراءات التحليلية وخصوصاً ما يتعلق منها بتقييم كفاءة النشاط المصرفي.

٢- لكي يستطيع المراجع الداخلي الوصول إلى تقييم دقيق لمدى كفاءة أنشطة المصرف من خلال الاعتماد على تطبيق الإجراءات التحليلية، يجب عليه أن يكون حريصاً عند انتقاء نسب التحليل المالي الخاصة بالمصارف بحيث لا يغفل أي جانب من جوانب النشاط المطلوب قياس مدى كفاءته ويجب أن تكون النسب المنتقاة لوصف جانب معين من جوانب النشاط في المصرف ذات علاقة قوية مع النشاط الذي تمثله وأن تتصف هذه العلاقة بالثبات خلال سلسلة زمنية بالشكل الذي يعزز من قيمتها في وصف هذا النشاط وذلك لا يتم إلا بوجود أرضية معرفية قوية لدى المراجع الداخلي في مجال التحليل المالي.

٣- إن الارتباط الكبير للإجراءات التحليلية ببعض الأساليب الكمية كمعامل الارتباط ومعادلة الاتجاه العام يحتم على المراجع الداخلي امتلاك معرفة معقولة بمجالات تطبيق هذه الأساليب، وخصوصاً فيما يتعلق بتقييم كفاءة النشاط المصرفي.

الجدول رقم (٥)

الجدول رقم (٥): عرض توضيحي لمتطلبات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي:

متطلبات مرتبطة بعمل المراجع الداخلي	متطلبات مرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه
أ- وجود نظام معلومات محاسبي فعال في المصرف.	أ- إلمام المراجع الداخلي بالبيئة الخارجية للمصرف الذي يعمل فيه.
ب- امتلاك المصرف لنظام رقابة داخلية فعال.	ب- قدرة المراجع الداخلي على التعامل مع الحاسوب.
ت- التعاون الكافي لمجلس إدارة المصرف مع المراجع الداخلي.	ت- إلمام المراجع الداخلي بعلم المنطق.
ث- أن يكون حجم المصرف الذي يعمل فيه المراجع الداخلي مناسباً.	ث- وجود نظرة موضوعية غير متحيزة لدى المراجع الداخلي.
ج- استخدام المصرف لنظم الحاسب الآلي.	ج- وجود خبرة طويلة لدى المراجع الداخلي.
ح- كفاءة الكادر المصرفي العامل مع المراجع الداخلي.	ح- إلمام المراجع الداخلي بالأساليب الكمية والتحليل المالي.

الجدول رقم (٦)

عرض مختصر لمتطلبات تطبيق الإجراءات التحليلية المرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي في المصرف

وجود نظام معلومات محاسبي فعال في المصرف	امتلاك المصرف لنظام رقابة داخلية فعال	التعاون الكافي لمجلس إدارة المصرف مع المراجع الداخلي	أن يكون حجم المصرف الذي يعمل فيه المراجع الداخلي مناسباً	استخدام المصرف لنظم الحاسب الآلي	كفاءة الكادر المصرفي العامل مع المراجع الداخلي
١- الدقة والوضوح في عرض البيانات المحاسبية. ٢- السرعة في إعداد وتجهيز البيانات المحاسبية. ٣- تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر. ٤- أن تكون المستندات المحاسبية معدة من أصل وعدد كاف من النسخ نقي باحتياجات التداول. ٥- توافق تصميم النظام المحاسبي للمصرف مع التنظيم الإداري للمصرف ونقسيته الداخلية.	١- تحديد خطوط السلطة والمسؤولية في المصرف. ٢- الفصل بين المسؤوليات في المصرف. ٣- كفاءة العناصر البشرية العاملة في المصرف. ٤- توافر نظام محاسبي متكامل في المصرف.	١- إطلاع المراجع الداخلي على ماهية نظام المعلومات المحاسبي في المصرف. ٢- تزويد المراجع الداخلي بأرقام دقيقة عن نشاطات المصرف الاستثمارية وسياساته الائتمانية. ٣- إطلاع المراجع الداخلي على السياسات المالية والأعراف المحاسبية المتبعة في المصرف. ٤- الرد على كافة التساؤلات التي يطرحها المراجع الداخلي عن القوائم المالية للمصرف. ٥- إعلام المراجع الداخلي بنواحي القصور المتوقعة في القوائم المالية للمصرف. ٦- تزويد المراجع الداخلي بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن أنشطة المصارف المنافسة. ٧- تأمين الحماية الكافية للمراجع الداخلي من الضغوطات الوظيفية التي قد يتعرض لها.	١- تزداد الإمكانيات المتاحة للمراجع الداخلي لاستخدام الإجراءات التحليلية كلما زاد حجم المصرف. ٢- تزداد الجدوى الاقتصادية من استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية كلما زاد حجم المصرف.	١- تزداد دقة البيانات المحاسبية التي يحصل عليها المراجع الداخلي باستخدام المصرف لنظم الحاسب الآلي. ٢- تزداد سرعة حصول المراجع الداخلي على البيانات المحاسبية في الوقت المناسب باستخدام المصرف لنظم الحاسب الآلي.	١- إلمام العناصر البشرية التي تعمل مع المراجع الداخلي بمفهوم كفاءة النشاط المصرفي. ٢- امتلاك العناصر البشرية التي تعمل مع المراجع الداخلي لمعرفة كافية بمؤشرات التحليل المالي في المصارف.

الجدول رقم (٧)

عرض مختصر لمتطلبات تطبيق الإجراءات التحليلية المرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه

إمام المراجع الداخلي بالبيئة الخارجية للمصرف الذي يعمل فيه	قدرة المراجع الداخلي على التعامل مع الحاسوب	إمام المراجع الداخلي بعلم المنطق	وجود نظرة موضوعية غير متحيزة لدى المراجع الداخلي	وجود خبرة طويلة لدى المراجع الداخلي	إمام المراجع الداخلي بالأساليب الكمية والتحليل المالي
١- إمام المراجع الداخلي بالبيئة الاقتصادية المحيطة بالمصرف. ٢- إمام المراجع الداخلي بالبيئة السياسية والقانونية المحيطة بالمصرف. ٣- امتلاك المراجع الداخلي لمعلومات دقيقة عن المصارف الأخرى المنافسة في السوق.	١- امتلاك المراجع الداخلي القدرة على التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على تكنولوجيا الحاسب الآلي. ٢- امتلاك المراجع الداخلي القدرة على استخدام برامج الحاسب الخاصة بالتحليل المالي.	١- قدرة المراجع الداخلي على الاستنتاج وطرح التساؤلات. ٢- قدرة المراجع الداخلي على تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات المستخدمة في الإجراءات التحليلية.	قدرة المراجع الداخلي على تغليب الحكم الشخصي الموضوعي على الحكم الشخصي المتحيز.	١- يمتلك المراجع الداخلي الخبير قدرة أكبر على تمييز البيانات الملائمة للاستخدام في تطبيق الإجراءات التحليلية. ٢- يمتلك المراجع الداخلي الخبير قدرة أكبر على اختيار الأدوات والوسائل المناسبة لتطبيق الإجراءات التحليلية.	١- إمام المراجع الداخلي بمداخل التحليل المالي وأساليبه. ٢- إمام المراجع الداخلي بمعاملات الارتباط ومعادلة الاتجاه العام.



الفصل الثالث

مدى تطبيق المراجعين الداخليين في سوريا للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي

ويتضمن ما يلي:

- لمحة عن الجهة المخولة تطبيق الإجراءات التحليلية بغرض تقييم كفاءة النشاط المصرفي والقرارات النازمة لعملها في سوريا.
- حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري.
- دراسة إحصائية في القطاع المصرفي السوري.



الفصل الثالث

مدى تطبيق المراجعين الداخليين في سوريا للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي

٣-١- لمحة عن الجهة المخولة تطبيق الإجراءات التحليلية بغرض تقييم كفاءة النشاط المصرفي والقرارات النازمة لعملها في سوريا*:

يعد المراقبون الداخليون التابعون للمفوضية الحكومية في مصرف سوريا المركزي الجهة المسؤولة عن استخدام مؤشرات وأساليب التحليل المالي بغرض الوقوف على مدى كفاءة أداء المصارف العامة والخاصة، ومدى قدرتها على تحسين موقعها التنافسي في السوق المصرفية السورية، ويضم كل مصرف من المصارف الخاصة والعامة في سوريا من (١-٣) مراقبين مصرفيين داخليين، يتبعون بشكل مباشر إلى مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف، والتي تتألف بدورها من الأقسام والدوائر التالية:

١- قسم الرقابة الميدانية: ويتألف من:

أ- دائرة الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية.

ب- دائرة الرقابة على مؤسسات الصرافة.

٢- قسم الأوضاع المصرفية (الرقابة المكتبية): يتألف من:

أ- دائرة دراسة وتحليل البيانات المالية.

ب- دائرة تقييم تقارير المراقبين الداخليين وتقارير المفتشين الخارجيين.

٣- قسم قاعدة المعلومات: يتألف من:

أ- دائرة الإدخال المعلوماتي.

ب- دائرة التدقيق المعلوماتي.

٤- قسم الأخطار المصرفية: يتألف من:

أ- دائرة استلام الكشوف والبيانات وترميزها.

ب- دائرة جمع المعلومات الإحصائية ومعالجتها وتنسيقها.

* للإطلاع أكثر يرجى مراجعة قسم الملاحق.

ج- دائرة إبلاغ المعلومات.

٥ - قسم التسجيل والمتابعة والملاحقة: يتألف من:

أ- دائرة التسجيل.

ب- دائرة المتابعة والملاحقة.

ج- دائرة المحاسبة.

٦ - قسم البحوث والدراسات والتعليمات.

ومن الجدير ذكره أنّ هناك مجموعة من الشروط يجب توافرها ليتم قبول الشخص المرشح لمهمة مراقب مصرفي داخلي، وتنقسم هذه الشروط وفق القرار رقم (١٥/م/ن/ب ٤) الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ (٢٠٠٣/٧/١٣) إلى ما يلي:

أ- الشروط المدنية: وتتضمن ما يلي:

١- يفضل أن يكون المرشح من رعايا الجمهورية العربية السورية، أو من في حكمهم للسنوات الخمس الأخيرة على الأقل.

٢- أن يكون المرشح حسن السيرة، ومتمتعاً بكافة حقوقه المدنية، وألا يكون قد حكم عليه بجناية أو جنحة شائنة أو مخلة بالثقة العامة من قبل أية جهة قضائية محلية كانت أم خارجية خلال السنوات العشر الأخيرة.

٣- ألا يكون قد تسبب في ضرر أو خسارة لأية مؤسسة.

٤- أن يكون أدى خدمة العلم أو أعفي منها.

ب- الشروط العلمية والمهنية: وتتضمن ما يلي:

١- أن يكون المرشح حائزاً على شهادة جامعية في أحد الاختصاصات التالية: المحاسبة، إدارة الأعمال أو حائزاً على شهادة محاسب قانوني أو شهادة متخصصة أخرى موازية في هذا المجال مقبولة من مجلس النقد والتسليف.

٢- أن يكون المرشح قد مارس مهنة العمل المصرفي أو مهنة تدقيق الحسابات في مركز مسؤول في مؤسسة مصرفية أو مالية لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وأن يكون ذو سمعة مهنية جيدة وقد تمّ الاستثناء من شرط المدة المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٥/م/ن/ب ٤)، وذلك بصدور القرار رقم (٣٣٧/م

ن/ب ٤) عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ (٢٠٠٧/١٢/١٥) حيث ينص هذا القرار على أن الاستثناء من شرط المدة المحددة يسري شريطة خضوع المرشح لوظيفة مراقب مصرفي داخلي إلى اختبار يجريه مصرف سورية المركزي، بعد خضوعه لدورات تدريبية تخصصية في مجال التدقيق الداخلي وبشكل خاص جميع الدورات التي ينظمها مصرف سورية المركزي، ومركز التدريب المصرفي بهذا الخصوص بحيث يصبح المرشح مؤهلاً للقيام بالمهام المناطة بالمراقب المصرفي الداخلي.

هذا وقد حدد النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين الصادر عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (١٦ م/ن/ب ٤)، وذلك بتاريخ (٢٠٠٣/٨/١٣) المهام التي ينبغي على المراقب الداخلي العامل في المصرف القيام بها ويمكن أن نجمل هذه المهام كما يلي:

١- يجب على المراقبين المصرفيين الداخليين التحقق من مدى التزام المصارف بالقوانين، والأنظمة النافذة.

٢- يجب على المراقبين المصرفيين الداخليين مراجعة صحة ومصادقية السجلات المحاسبية، والتقارير المالية التي تمسكها وتعدّها المصارف.

٣- يتعين على المراقبين المصرفيين الداخليين التأكد من فعالية وملاءمة الأنظمة المتبعة من قبل المصرف لقياس ومتابعة المخاطر التالية، وذلك من خلال التأكد من وجود أنظمة لدى المصرف تشمل:

أ- مخاطر التسليف.

ب- مخاطر السوق.

ج- مخاطر السيولة.

د- مخاطر التسديد.

هـ- المخاطر التشغيلية.

٤- يتعين على المراقبين المصرفيين الداخليين التأكد من وجود نظام للأمان التكنولوجي يؤمن ما يلي:

أ- المحافظة على نظام معلوماتي سليم.

ب- صيانة الأجهزة والبرامج المعلوماتية.

ج- الاحتفاظ بنسخ إضافية للمعلومات المخزنة (Back up) في مكان آمن.

د- وجود خطط بديلة في حال حصول أي خلل في النظام المعلوماتي وربط المعلومات المخزنة بأجهزة معلوماتية أخرى موجودة في حيز مكاني آمن آخر.

هـ- وجود نظام للتدقيق المعلوماتي.

٥- يتعين على المراقبين المصرفيين الداخليين التأكد من إتباع المصرف نظاماً لتقييم نوعية الأصول وتقيده بالتعليمات التي تصدر عن مجلس النقد والتسليف.

٦- يتعين على المراقبين المصرفيين الداخليين تقييم وظيفة وعمل دائرة التدقيق الداخلي وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي في المصرف.

٧- على المراقبين المصرفيين الداخليين الحصول على المعلومات التي يعدها المصرف، والقيام بفحصها وتقييمها وإيصالها للجهات المناسبة بشكل موضوعي وهذا يشمل الإطلاع على محاضر جلسات الجمعيات العمومية للمساهمين ومحاضر جلسات لجنة إدارة المصرف (أو مجلس الإدارة) ومحاضر جلسات أية لجنة أو دائرة من لجان أو دوائر المصرف، وذلك للتأكد من سلامة القرارات والتعليمات المتخذة.

أما فيما يتعلق بالتقارير الدورية الواجب إعدادها من قبل المراقبين المصرفيين الداخليين فإنّ عليهم أن يقدموا إلى الجهات التالية ما يلي:

١- مفوضية الحكومة لدى المصارف:

أ- تقرير سري عن أعمالهم في الخامس عشر من كل شهر عن الشهر الفائت يتضمن جرداً بأعمال المراقبة التي قاموا بها خلال الشهر الفائت والنتائج التي توصلوا إليها مصحوبة بالتوصيات التي قدموها، إضافة إلى:

- تحليل للوضع المالي للمصرف المتعلق بالشهر موضوع المراقبة مقارناً بالوضع الحالي للشهر السابق.

- عرض مقارن ربع سنوي لبيان الدخل (الأرباح والخسائر).

- جدول بالديون غير المنتجة للفوائد، والمؤونات المكونة والفوائد المحفوظة مقابلها وإيداء الرأي بوضوح حول مدى كفاية هذه المؤونات.

- جدول بالديون غير المنتجة للفوائد التي تمّ بشأنها إجراء مصالحة.
- جدول بالتعامل مع الشركات الشقيقة والتابعة وأحجام هذا التعامل.
- ب- تقرير خاص للشهر الفائت لكل الحالات التي لها تأثير سلبي على وضع المصرف وملاءته وسيولته.

٢- لجنة إدارة المصرف (أو مجلس إدارته):

- أ- نسخة من التقارير التي تمّ تقديمها إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف.
- ب- تقارير شاملة عن نشاطاتهم خلال الفترة الممتدة بين جلستين للجنة إدارة المصرف (أو مجلس إدارته).

فيما يلي الجدول رقم (٨): عرض لأقسام المفوضية الحكومية لدى مصرف سوريا المركزي والدوائر التي تتألف منها:

قسم الرقابة الميدانية	قسم الرقابة المكتبية	قسم قاعدة المعلومات	قسم الأخطار المصرفية	قسم التسجيل والمتابعة والملاحقة	قسم البحوث والدراسات والتعليمات
١- دائرة الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية.	١- دائرة دراسة وتحليل البيانات المالية.	١- دائرة الإدخال المعلوماتي.	١- دائرة استلام الكشوف والبيانات وترميزها.	١- دائرة التسجيل.	وهو عبارة عن دائرة واحدة بنفس الاسم.
٢- دائرة الرقابة على مؤسسات الصرافة.	٢- دائرة تقييم تقارير المراقبين الداخليين وتقارير المفتشين الخارجيين.	٢- دائرة التدقيق المعلوماتي.	٢- دائرة جمع المعلومات الإحصائية ومعالجتها وتنسيقها.	٢- دائرة المتابعة والملاحقة.	
			٣- دائرة إبلاغ المعلومات.	٣- دائرة المحاسبة.	

فيما يلي الجدول رقم (٩): عرض مختصر للشروط الواجب توافرها ليتم قبول الشخص المرشح لمهمة مراقب مصرفي داخلي.

الشروط المدنية	الشروط العلمية والمهنية
١- أن يكون من مواطني الدولة أو من في حكمهم منذ خمس سنوات على الأقل.	١- أن يكون المرشح قد حاز على شهادة أكاديمية أو مهنية معترف بها في المحاسبة أو إدارة الأعمال.
٢- أن يكون حسن السيرة وغير محكوم بأي جنحة أو جناية خلال السنوات الخمس الأخيرة.	٢- ممارسة مهنة العمل المصرفي أو مراجعة الحسابات في مركز مرموق في مؤسسة مصرفية أو مالية لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو اجتياز اختبار معياري يجريه مصرف سورية المركزي.
٣- ألا يكون قد تسبب في ضرر أو خسارة لأية مؤسسة.	
٤- أن يكون أدى خدمة العلم أو أعفي منها.	

٣-٢- حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري:

أ- نبذة عن المصرف التجاري السوري^١: تم تأسيس المصرف التجاري السوري في بداية عام ١٩٦٧ ليقدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، وقد أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم (٩١٣) تاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٦ من دمج مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأمية وسورية والمهجر اعتباراً من ١/١/١٩٦٧.

بلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية وصدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٣٤٠) تاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٣ بالموافقة على رفع رأسمال المصرف إلى مليار ل.س ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم (٧) تاريخ ١٥/٨/١٩٩٨. وبموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم (٣٥) لعام ٢٠٠٦ والخاص بالمصرف التجاري السوري ثم رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية.

¹

<http://www.cbs-bank.sy/comercial> bank-content.php2.sub-catid=52.

يعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو ٨٠% ويستحوذ على أكثر من ٧٠% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي.

ب- استخدام المؤشرات المالية المعتمدة من قبل مفوضية الحكومة لدى مصرف سوريا المركزي في قياس كفاءة نشاط المصرف التجاري السوري: هناك أربع أنواع رئيسية من المؤشرات المالية تم اعتمادها من قبل مفوضية الحكومة لدى مصرف سوريا المركزي بغرض قياس كفاءة الأنشطة المصرفية وهي المؤشرات المتعلقة بكل من السيولة والربحية واستخدام الأموال ورأس المال والرفع المالي* . ولكن قبل الشروع بتطبيق تلك المؤشرات على المصرف التجاري لابد من إيراد بعض الأرقام والمعطيات الخاصة بنشاط المصرف التجاري السوري في الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨)*.

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

الجدول رقم (١٠): الفوائد والعمولات المقبوضة والمدفوعة.

البيان	نهاية عام ٢٠٠٦	نهاية عام ٢٠٠٧	نهاية عام ٢٠٠٨
الفوائد والعمولات المقبوضة	٣٦,٨٢٨,٩٤	٤٠,١٠١,٣٧	٤٠,٠٤٦
الفوائد والعمولات المدفوعة	١١,٥٨٠,٤١	٧,٣٠٣	٧,٧٢٥

الجدول رقم (١١): إجمالي موجودات المصرف التجاري

البيان	الرصيد
نهاية عام ٢٠٠٦	٨١١,٣٧٩,٤٠
نهاية عام ٢٠٠٧	٨٢٦,٨١٠,٩٠
نهاية عام ٢٠٠٨	٨٥٣,٣٩٣

* راجع قسم الملاحق.
* التفاصيل موجودة في الملحق.

**الجدول رقم (١٢): إجمالي الإيرادات (بدون حساب فروق عمليات القطع
الأجنبي)**

البيان	الرصيد
نهاية عام ٢٠٠٦	٣٨,٥٢١
نهاية عام ٢٠٠٧	٤١,٤٩٦
نهاية عام ٢٠٠٨	٤٨,٦٦٠

الجدول رقم (١٣): صافي الربح بعد الضريبة

البيان	الرصيد
نهاية عام ٢٠٠٦	٢٠,٥٥٢,٩٠
نهاية عام ٢٠٠٧	١٥,١١٢,٠٤
نهاية عام ٢٠٠٨	٢٢,٨٤٤

الجدول رقم (١٤): حقوق الملكية

البيان	الرصيد
نهاية عام ٢٠٠٦	٨٧,٤٥١
نهاية عام ٢٠٠٧	٩١,٥٣٢
نهاية عام ٢٠٠٨	٩٧,٥٧٧

الجدول رقم (١٥): الأموال الجاهزة والأموال المستحقة*.

الأموال الجاهزة = النقد في الصندوق ولدى المركزي + الحساب الجاري المدين لمصرف سورية المركزي + الحسابات الجارية المدينة للمصارف المحلية وغرفة
التقاص + الحسابات الجارية المدينة للمراسلين في الخارج.
الأموال المستحقة = الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة + حسابات
ودائع التوفير + الحسابات الجارية الدائنة للمصارف المحلية وغرفة التقاص +
الحسابات الجارية الدائنة للمراسلين في الخارج + الحساب الجاري الدائن
لمصرف سورية المركزي.

* تفاصيل الأرصدة موجودة في قسم الملاحق.

البيان	نهاية عام ٢٠٠٦	نهاية عام ٢٠٠٧	نهاية عام ٢٠٠٨
الأموال الجاهزة	٥٣١,٣٢٩,١٩٥	٤٨١,٨٨٤,٤٨	٣٤٢,٤٦٤
الأموال المستحقة	٤٦٩,١٨١,٣٣١	٤٦١,٠٦١,١٩٠	٤٩٨,٣٢٧

الجدول رقم (١٦): الأموال الخاصة والتوظيفات النقدية* .

الأموال الخاصة = رأس المال + الاحتياطات + المؤونات طويلة الأجل (لأكثر من عام) + الاهتلاكات.

التوظيفات النقدية = محفظة الأوراق المحسومة + الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية + الحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى + ديون قيد التسوية.

البيان	نهاية عام ٢٠٠٦	نهاية عام ٢٠٠٧	نهاية عام ٢٠٠٨
الأموال الخاصة	١٧٦,١٨١,١٩١	١١٣,٩٧٧,٢٠٥	١٢٨,٩٧٩
التوظيفات النقدية	١٩٦,٧٦٢	٢٧٢,٧٠٠	٤٣٨,٥٩٩

الجدول رقم (١٧): مجموع مصادر التمويل الخارجي* .

مجموع مصادر التمويل الخارجي = الودائع بأنواعها والحسابات الجارية الدائنة + الحسابات الجارية الدائنة للمصارف المحلية وغرفة التقاص + الحسابات الدائنة لمصرف سورية المركزي + الحسابات الدائنة للمراسلين في الخارج + الأموال المستقرضة + التأمينات المقبوضة.

البيان	الرصيد
نهاية عام ٢٠٠٦	٤٧٠,٤٦٢,٤١٦
نهاية عام ٢٠٠٧	٤٦٢,٠١٨,٢١٦
نهاية عام ٢٠٠٨	٤٩٩,٠٥٣

* تفاصيل الأرصدة موجودة في قسم الملاحق.
* تفاصيل الأرصدة موجودة في قسم الملاحق.

الجدول رقم (١٨): الودائع بأنواعها

البيان	نهاية عام ٢٠٠٦	نهاية عام ٢٠٠٧	نهاية عام ٢٠٠٨
ودائع تحت الطلب	٢٢٧,٦١٥	٢٢٨,٤٨٢	٢٥٩,٧٢٢
ودائع لأجل وتوفير	١٢٩,٠٤٠	١٣٦,٥٠٠	١٣٢,٨٥٧
المجموع	٣٥٦,٦٥٥	٣٦٤,٩٨٢	٣٩٢,٥٧٩

الجدول رقم (١٩): النفقات العامة للإدارة والإيرادات الاستثمارية:

البيان	نهاية عام ٢٠٠٦	نهاية عام ٢٠٠٧	نهاية عام ٢٠٠٨
النفقات العامة للإدارة	١,٥٨١,٨٠	١,٦٠٧,٥٦	١,٦٨٨
الإيرادات الاستثمارية	١,١٥٤,٣٥	١,١٥١,٨٩	١,٣٨٦

الجدول رقم (٢٠): مجموع النفقات (دون حساب فروق عمليات القطع الأجنبي)

البيان	نهاية عام ٢٠٠٦	نهاية عام ٢٠٠٧	نهاية عام ٢٠٠٨
مجموع النفقات	١٣,٢٩٨	١١,٤٢١	١٢,٠٤٢

الجدول رقم (٢١): القروض والتسليفات والاستثمارات:

البيان	نهاية عام ٢٠٠٦	نهاية عام ٢٠٠٧	نهاية عام ٢٠٠٨
القروض والتسليفات	١٩٤,٢٣٩,٠٨٣	٢٦٨,٨٨٨,٠٨٨	٤٣٤,٣٣٢
الاستثمارات	٤١,٥٤٦,٠٥٢	٤٥,٤٩٨,١٤	٥١,٤١٨

- مؤشرات الربحية للمصرف التجاري السوري: سنقوم بتطبيق المؤشرات التالية:

$$١ - \frac{\text{الفوائد والعمولات المقبوضة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$٢ - \frac{\text{الفوائد والعمولات المدفوعة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$٣ - \frac{\text{الفوائد والعمولات المقبوضة}}{\text{إجمالي الإيرادات (بدون حساب فروق عمليات القطع)}}$$

$$\frac{\text{الفوائد والعمولات المقبوضة}}{\text{الفوائد والعمولات المدفوعة}} - ٤$$

$$\frac{\text{المصاريف العامة والإدارية}}{\text{إجمالي الإيرادات (بدون حساب فروق عمليات القطع)}} - ٥$$

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} - ٦$$

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} - ٧$$

وبالتالي مؤشرات الربحية وفق نفس الترتيب مبينة في الجدول رقم (٢٢):

عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٦
$١ - \frac{٤٠,٠٤٦}{٨٥٣,٣٩٣} = ٥\%$	$١ - \frac{٤٠,١٠١,٣٧}{٨٢٦,٨١٠,٩٠} = ٥\%$	$١ - \frac{٣٦,٨٢٨,٩٤}{٨١١,٣٧٩,٤٠} = ٥\%$
$٢ - \frac{٧,٧٢٥}{٨٥٣,٣٩٣} = ١\%$	$٢ - \frac{٧,٣٠٣}{٨٢٦,٨١٠,٩٠} = ١\%$	$٢ - \frac{١١,٥٨٠,٤١}{٨١١,٣٧٩,٤٠} = ١\%$
$٣ - \frac{٤٠,٠٤٦}{٤٨,٦٦٠} = ٨٢\%$	$٣ - \frac{٤٠,١٠١,٣٧}{٤١,٤٩٦} = ٩٧\%$	$٣ - \frac{٣٦,٨٢٨,٩٤}{٣٨,٥٢١} = ٩٦\%$
$٤ - \frac{٤٠,٠٤٦}{٧,٧٢٥} = ٥١٨\%$	$٤ - \frac{٤٠,١٠١,٣٧}{٧,٣٠٣} = ٥٤٩\%$	$٤ - \frac{٣٦,٨٢٨,٩٤}{١١,٥٨٠,٤١} = ٣١٨\%$
$٥ - \frac{١,٦٨٨}{٤٨,٦٦٠} = ٣\%$	$٥ - \frac{١,٦٠٧,٥٦}{٤١,٤٩٦} = ٤\%$	$٥ - \frac{١,٥٨١,٨٠}{٣٨,٥٢١} = ٤\%$
$٦ - \frac{٢٢,٨٤٤}{٨٥٣,٣٩٣} = ٣\%$	$٦ - \frac{١٥,١١٢,٠٤}{٨٢٦,٨١٠,٩٠} = ٢\%$	$٦ - \frac{٢٠,٥٥٢,٩٠}{٨١١,٣٧٩,٤٠} = ٣\%$
$٧ - \frac{٢٢,٨٤٤}{٩٧,٥٧٧} = ٢٣\%$	$٧ - \frac{١٥,١١٢,٠٤}{٩١,٥٣٢} = ١٧\%$	$٧ - \frac{٢٠,٥٥٢,٩٠}{٨٧,٤٥١} = ٢٤\%$

من خلال تطبيق مؤشرات الربحية على أرقام المصرف التجاري للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) يمكن للمراقب الداخلي ملاحظة ما يلي في إطار تقييمه لكفاءة النشاط المصرفي:

١- ثبات كل من نسبتي الفوائد والعمولات المقبوضة إلى إجمالي موجودات المصرف والفوائد والعمولات المدفوعة إلى إجمالي موجودات المصرف في سنوات الدراسة (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨).

٢- تراجع الوزن النسبي للفوائد والعمولات المقبوضة بالنسبة لإجمالي إيرادات المصرف لعام (٢٠٠٨) عما كان عليه هذا الوزن عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) على الرغم من عدم حصول انخفاض جوهري في أرقام الفوائد والعمولات المقبوضة لعام (٢٠٠٨) مما يدل على حصول ارتفاع في واحد أو أكثر من البنود الأخرى المكونة لإيرادات المصرف في ذلك العام.

٣- انخفاض نسبة الفوائد والعمولات المقبوضة إلى الفوائد والعمولات المدفوعة سنة (٢٠٠٨) عما كانت عليه سنة (٢٠٠٧) نتيجة حدوث ارتفاع في الفوائد والعمولات المدفوعة سنة (٢٠٠٨) عما كانت عليه في (٢٠٠٧) مع حدوث تراجع طفيف في الفوائد والعمولات المقبوضة في (٢٠٠٨) عما كانت عليه في (٢٠٠٧).

٤- حدوث انخفاض طفيف في نسبة المصاريف العامة والإدارية لإجمالي إيرادات المصرف لعام (٢٠٠٨) عما كانت عليه هذه النسبة عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) يعود ذلك إلى تزايد إيرادات المصرف في عام (٢٠٠٨) بنسبة أكبر من الزيادة الحاصلة في المصاريف العامة والإدارية الخاصة به.

٥- ارتفاع كل من نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الموجودات ونسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى حقوق الملكية في عام (٢٠٠٨) عما كانت عليه هاتين النسبتين في العام (٢٠٠٧) مما يدل على تحسن ربحية المصرف عام (٢٠٠٨) عما كانت عليه عام (٢٠٠٧).

- مؤشرات السيولة للمصرف التجاري السوري: سنقوم بتطبيق المؤشرات التالية:

$$١- \frac{\text{الأموال الجاهزة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$٢- \frac{\text{الأموال الجاهزة}}{\text{الأموال المستحقة}}$$

$$٣- \frac{\text{الودائع تحت الطلب}}{\text{مجموع الودائع}}$$

$$٤- \frac{\text{الودائع لأجل وودائع التوفير}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وبالتالي مؤشرات السيولة وفق نفس الترتيب مبينة في الجدول رقم (٢٣):

عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٦
$١- \frac{٣٤٢,٤٦٤}{٨٥٣,٣٩٣} = ٤٠\%$	$١- \frac{٤٨١,٨٨٤,٤٨}{٨٢٦,٨١٠,٩٠} = ٥٨\%$	$١- \frac{٥٣١,٣٢٩,١٩٥}{٨١١,٣٧٩,٤٠} = ٦٥\%$
$٢- \frac{٣٤٢,٤٦٤}{٤٩٨,٣٢٧} = ٦٩\%$	$٢- \frac{٤٨١,٨٨٤,٤٨}{٤٦١,٠٦١,١٩٠} = ١٠٥\%$	$٢- \frac{٥٣١,٣٢٩,١٩٥}{٤٦٩,١٨١,٣٣١} = ١١٣\%$
$٣- \frac{٢٥٩,٧٢٢}{٣٩٢,٥٧٩} = ٦٦\%$	$٣- \frac{٢٢٨,٤٨٢}{٣٦٤,٩٨٢} = ٦٣\%$	$٣- \frac{٢٢٧,٦١٥}{٣٥٦,٦٥٥} = ٦٤\%$
$٤- \frac{١٣٢,٨٥٧}{٣٩٢,٥٧٩} = ٣٤\%$	$٤- \frac{١٣٦,٥٠٠}{٣٦٤,٩٨٢} = ٣٧\%$	$٤- \frac{١٢٩,٠٤٠}{٣٥٦,٦٥٥} = ٣٦\%$

من خلال تطبيق مؤشرات السيولة على أرقام المصرف التجاري للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) يمكن للمراقب الداخلي ملاحظة ما يلي بخصوص تقييمه

لكفاءة النشاط المصرفي:

١- تراجع نسبة الأموال الجاهزة إلى مجموع الموجودات في العام (٢٠٠٨) عما كانت عليه في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧) أي تراجع الوزن النسبي للأموال السائلة بالنسبة لمجموع الموجودات في العام (٢٠٠٨) عما كان عليه في العامين السابقين، وبالتالي حصول تراجع في سيولة المصرف.

٢- تراجع نسبة الأموال الجاهزة إلى الأموال المستحقة في العام (٢٠٠٨) عما كانت عليه في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وبالتالي حصول نقص في كفاية أموال المصرف التجاري الجاهزة لتغطية التزاماته المستحقة.

٣- حدوث زيادة في الوزن النسبي للودائع تحت الطلب بالنسبة لمجموع الودائع في العام (٢٠٠٨) عما كان عليه هذا الوزن في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

٤- تراجع الوزن النسبي للودائع لأجل وودائع التوفير بالنسبة لمجموع الودائع في العام (٢٠٠٨) عما كان عليه هذا الوزن في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وبالتالي تراجع قدرة المصرف التجاري على الإقراض في العام (٢٠٠٨) قياساً بالعامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وذلك لأن الودائع لأجل وودائع التوفير يمكن استخدامها في الإقراض بصورة أكبر من الودائع تحت الطلب نظراً لإمكانية الاحتفاظ بها لفترة أطول من قبل المصرف التجاري.

- مؤشرات رأس المال والرفع المالي للمصرف التجاري: سنقوم بتطبيق المؤشرات التالية:

الأموال الخاصة

١- $\frac{\text{الودائع بأنواعها والحسابات الجارية الدائنة}}{\text{الأموال الخاصة}}$

الأموال الخاصة

٢- $\frac{\text{مجموع مصادر التمويل الخارجي}}{\text{الأموال الخاصة}}$

الودائع تحت الطلب

٣- $\frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{الودائع تحت الطلب}}$

الودائع لأجل وودائع التوفير

٤- $\frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{الودائع لأجل وودائع التوفير}}$

وبالتالي مؤشرات رأس المال وفق نفس الترتيب مبينة في الجدول رقم (٢٤):

عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٦
$\%٣٣ = \frac{١٢٨,٩٧٩}{٣٩٢,٥٧٩} - ١$	$\%٣١ = \frac{١١٣,٩٧٧,٢٠٥}{٣٦٤,٩٨٢,٨٨} - ١$	$\%٤٩ = \frac{١٧٦,١٨١,١٩١}{٣٥٦,٦٥٣,١٥٩} - ١$
$\%٢٦ = \frac{١٢٨,٩٧٩}{٤٩٩,٠٥٣} - ٢$	$\%٢٥ = \frac{١١٣,٩٧٧,٢٠٥}{٤٦٢,٠١٨,٢١٦} - ٢$	$\%٣٧ = \frac{١٧٦,١٨١,١٩١}{٤٧٠,٤٦٢,٤١٦} - ٢$
$\%٦٦ = \frac{٢٥٩,٧٢٢}{٣٩٢,٥٧٩} - ٣$	$\%٦٣ = \frac{٢٢٨,٤٨٢}{٣٦٤,٩٨٢} - ٣$	$\%٦٤ = \frac{٢٢٧,٦١٥}{٣٥٦,٦٥٥} - ٣$
$\%٣٤ = \frac{١٣٢,٨٥٧}{٣٩٢,٥٧٩} - ٤$	$\%٣٧ = \frac{١٣٦,٥٠٠}{٣٦٤,٩٨٢} - ٤$	$\%٣٦ = \frac{١٢٩,٠٤٠}{٣٥٦,٦٥٥} - ٤$

من خلال تطبيق مؤشرات تحليل رأس المال والرفع المالي على أرقام المصرف التجاري للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) يمكن للمراقب الداخلي ملاحظة ما يلي في إطار تقييمه لكفاءة النشاط المصرفي:

١- وجود تحسن طفيف في نسبة أموال المصرف الخاصة إلى مجموع الأموال المودعة لديه عام (٢٠٠٨) عما كانت عليه هذه النسبة في العام (٢٠٠٧)، بالمقابل يمكن ملاحظة تدهور هذه النسبة عامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) بالمقارنة مع عام (٢٠٠٦).

٢- وجود بعض التحسن في نسبة أموال المصرف الخاصة إلى مجموع مصادر التمويل الخارجي في العام (٢٠٠٨) عما كانت عليه هذه النسبة في العام (٢٠٠٧) مع الملاحظة أنّ هذه النسبة تدهورت في العامين (٢٠٠٧-٢٠٠٨) عما كانت عليه في العام (٢٠٠٦)، وبالتالي يمكن القول أنّ اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية عامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) قد ازداد عما كان عليه في العام (٢٠٠٦).

٣- حدوث زيادة في الوزن النسبي للودائع تحت الطلب بالنسبة لمجموع الودائع في العام (٢٠٠٨) عما كان عليه هذا الوزن في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

٤- تراجع الوزن النسبي للودائع لأجل وودائع التوفير بالنسبة لمجموع الودائع في العام (٢٠٠٨) عما كان عليه هذا الوزن في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

- مؤشرات تحليل استخدام الأموال للمصرف التجاري: سنقوم بتطبيق المؤشرات التالية:

$$١ - \frac{\text{التوظيفات}}{\text{الودائع بأنواعها}}$$

$$٢ - \frac{\text{التوظيفات}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

$$٣ - \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{مجموع الودائع}}$$

$$٤ - \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وبالتالي مؤشرات تحليل استخدام الأموال وفق نفس الترتيب مبينة في الجدول رقم (٢٥):

عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٦
١ - $\frac{٤٣٨,٥٩٩}{٣٩٢,٥٧٩} = ١١٢\%$	١ - $\frac{٢٧٢,٧٠٠}{٣٦٤,٩٨٢} = ٧٥\%$	١ - $\frac{١٩٦,٧٦٢}{٣٥٦,٦٥٥} = ٥٥\%$
٢ - $\frac{٤٣٨,٥٩٩}{١٢٨,٩٧٩} = ٣٤٠\%$	٢ - $\frac{٢٧٢,٧٠٠}{١١٣,٩٧٧,٢٠٥} = ٢٣٩\%$	٢ - $\frac{١٩٦,٧٦٢}{١٧٦,١٨١,١٩١} = ١١٢\%$
٣ - $\frac{٤٣٤,٣٣٢}{٣٩٢,٥٧٩} = ١١٠\%$	٣ - $\frac{٢٦٨,٨٨٨,٠٨٨}{٣٦٤,٩٨٢} = ٧٤\%$	٣ - $\frac{١٩٤,٢٣٩,٠٨٣}{٣٥٦,٦٥٥} = ٥٤\%$
٤ - $\frac{٥١,٤١٨}{٣٩٢,٥٧٩} = ١٣\%$	٤ - $\frac{٤٥,٤٩٨,١٤}{٣٦٤,٩٨٢} = ١٢\%$	٤ - $\frac{٤١,٥٤٦,٠٥٢}{٣٥٦,٦٥٥} = ١٢\%$

من خلال تطبيق مؤشرات تحليل استخدام الأموال على أرقام المصرف التجاري للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) يمكن للمراقب الداخلي ملاحظة ما يلي بخصوص تقييمه لكفاءة النشاط المصرفي:

١- وجود تحسن ملحوظ في كل من نسبتي التوظيفات إلى الودائع بأنواعها والتوظيفات إلى الأموال الخاصة في العام (٢٠٠٨) عما كانت عليه في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مما يدل على حدوث تحسن في إدارة المصرف للأموال الموجودة في حوزته في العام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

٢- وجود تحسن في كل من نسبتي القروض والتسليفات إلى مجموع الودائع والاستثمارات إلى مجموع الودائع في العام (٢٠٠٨) بالمقارنة مع العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

مما سبق يمكن للمراقب الداخلي من خلال ما تمّ تطبيقه من مؤشرات مالية أن يضمن في تقريره النقاط التالية عن نشاط المصرف التجاري للعام (٢٠٠٨):

- **ربحية المصرف:** وجود ارتفاع في مؤشرات الربحية الأساسية (نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الموجودات) و(نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى حقوق الملكية) في العام (٢٠٠٨) عما كانت عليه في العام (٢٠٠٧) وبالتالي يمكن القول أنّ ربحية المصرف عام (٢٠٠٨) حققت تقدماً عما كانت عليه في العام (٢٠٠٧).

- **سيولة المصرف:** وجود تراجع ملحوظ في مؤشرات السيولة الرئيسية للمصرف التجاري في العام (٢٠٠٨) عما كانت عليه هذه المؤشرات في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وبالتالي يمكن الاستنتاج أنّ المصرف التجاري في العام (٢٠٠٨) بات أقل قدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه عن طريق أمواله الجاهزة عما كان عليه في العامين السابقين، كما يمكن الاستنتاج بأنّ المصرف التجاري قد يواجه صعوبة في الإقراض في المستقبل إذا ما استمرّ تراجع الوزن النسبي لودائع التوفير والودائع لأجل بالنسبة إلى مجموع الودائع.

- **رأس المال والرفع المالي للمصرف:** وجود تحسن طفيف في المؤشرات الأساسية لرأس المال والرفع المالي (نسبة الأموال الخاصة إلى الودائع بأنواعها والحسابات الجارية الدائنة) و(نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع مصادر التمويل الخارجي) في العام (٢٠٠٨) عما كانت عليه في العام (٢٠٠٧) على الرغم من أنها ما تزال منخفضة بالمقارنة مع ما كانت عليه في العام (٢٠٠٦) مما يدفعنا إلى الاستنتاج بأنّ درجة الاستقلالية المالية للمصرف التجاري في العام (٢٠٠٨) لم تختلف بشكل جوهري عما كانت عليه في العام (٢٠٠٧)، وبالتالي ما يزال المصرف يعاني تدهوراً في درجة الاستقلالية المالية في العام (٢٠٠٨) بالمقارنة مع ما كانت عليه الأمور في العام (٢٠٠٦).

- استخدام المصرف للأموال الموضوعة في حوزته: وجود تحسن كبير في قدرة المصرف على توظيف واستخدام الأموال الموجودة في حوزته في العام (٢٠٠٨) عما كان عليه الوضع في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧) ويظهر ذلك في الارتفاع الملحوظ في القروض والتسليفات الممنوحة من قبل المصرف والاستثمارات المالية الخاصة بالمصرف في العام (٢٠٠٨) بالمقارنة مع العامين السابقين.

ج- استخدام التحليل الكمي في عملية تقييم كفاءة نشاط المصرف التجاري - نموذج تحليل السلاسل الزمنية: فيما يلي مثال عن كيفية تطبيق معادلة الاتجاه العام بغرض تقييم كفاءة النشاط المصرفي وذلك على الأرقام الفعلية لكل من ودائع وإيرادات المصرف التجاري في نهاية الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧).

الجدول رقم (٢٦): الودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري عن الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ (مليون ليرة سورية):

عام (٢٠٠٣)	عام (٢٠٠٤)	عام (٢٠٠٥)	عام (٢٠٠٦)	عام (٢٠٠٧)
١٣٩,٨٣٥	١٣٩,٧٧٤	١٢٦,٩٣٠	١٢٩,٠٣٩	١٣٦,٥٠٠

الجدول رقم (٢٧): إيرادات المصرف التجاري دون احتساب فروق عمليات القطع الأجنبي عن الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ (مليون ليرة سورية).

عام (٢٠٠٣)	عام (٢٠٠٤)	عام (٢٠٠٥)	عام (٢٠٠٦)	عام (٢٠٠٧)
٣٤,٨١٠	٣٦,٧٥٢	٤٠,٤٧٤	٣٨,٥٢١	٤١,٤٩٦

الجدول رقم (٢٨):

العام	ترتيب العام "س"	الودائع "ص"	س × ص	س ^٢
٢٠٠٣	١	١٣٩,٨٣٥	١٣٩,٨٣٥	١
٢٠٠٤	٢	١٣٩,٧٧٤	٢٧٩,٥٤٨	٤
٢٠٠٥	٣	١٢٦,٩٣٠	٣٨٠,٧٩٠	٩
٢٠٠٦	٤	١٢٩,٠٣٩	٥١٦,١٥٦	١٦
٢٠٠٧	٥	١٣٦,٥٠٠	٦٨٢,٥٠٠	٢٥
المجموع	١٥	٦٧٢,٠٧٨	١,٩٩٨,٨٢٩	٥٥

الجدول رقم (٢٩)

العام	ترتيب العام "س"	إيرادات "ص"	س × ص	س ^٢
٢٠٠٣	١	٣٤,٨١٠	٣٤,٨١٠	١
٢٠٠٤	٢	٣٦,٧٥٢	٧٣,٥٠٤	٤
٢٠٠٥	٣	٤٠,٤٧٤	١٢١,٤٢٢	٩
٢٠٠٦	٤	٣٨,٥٢١	١٥٤,٠٨٤	١٦
٢٠٠٧	٥	٤١,٤٩٦	٢٠٧,٤٨٠	٢٥
المجموع	١٥	١٩٢,٠٥٣	٥٩١,٣٠٠	٥٥

إنَّ معادلة الاتجاه العام هي من الشكل:

ص = جـ + ب س حيث:

ص: المتغير التابع.

س: الزمن (سنوات الدراسة).

جـ، ب: ثوابت المعادلة.

ولتحديد قيمة ثوابت المعادلة نلجأ إلى طريقة المعادلتين الطبيعييتين وهما:

$$\text{مج ص} = \text{ن جـ} + \text{ب مج س}$$

$$\text{مج (س} \times \text{ص)} = \text{جـ مج س} + \text{ب مج (س}^2\text{)}$$

بالتعويض من الجدول رقم (٢٤) نجد:

$$٦٧٢,٠٧٨ = \text{جـ} + ١٥ \text{ب}$$

$$١,٩٩٨,٨٢٩ = ١٥ \text{جـ} + ٥٥ \text{ب}$$

بالحل المشترك نجد:

$$\text{ب} = - ١,٧٤٠,٥٠٠$$

$$\text{جـ} = ١٢٦,٨٧٣,٤٣٤$$

وبالتالي فإنَّ معادلة الاتجاه العام للودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري

السوري هي:

$$\text{ص} = ١,٧٤٠,٥٠٠ - ١٢٦,٨٧٣,٤٣٤ \text{ س}$$

الآن للنتيئة بقيمة الودائع المتوقعة لعام (٢٠٠٨) والمنسجمة مع الاتجاه العام لتطور الودائع يقوم المراقب الداخلي بتبديل (س) بالعدد (٦) في المعادلة السابقة لأن العام (٢٠٠٨) هو العام ذو الترتيب (٦) في السلسلة: وبالتالي ص = ١١٦,٤٣٠,٤٣٤ وهو الرقم التقديري لما يجب أن تكون عليه الودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري في نهاية العام (٢٠٠٨) وهذا الرقم يعبر عن الاتجاه العام لهذه الودائع صعوداً وهبوطاً خلال السنوات الماضية وبالمقارنة مع الرقم الفعلي المحقق في نهاية عام (٢٠٠٨) والبالغ (١٣٢,٨٥٦) مليون ليرة نجد أنه وعلى الرغم من انخفاض هذا الرقم عما كان عليه للعام (٢٠٠٧) إلا أنه يظل أعلى من الرقم التقديري الذي تشير إليه معادلة الاتجاه العام وبالتالي يمكن الاستنتاج أن المصرف التجاري نجح في زيادة الودائع لأجل وودائع التوفير في العام (٢٠٠٨) عن الرقم المتوقع لهذا الرصيد في نفس العام.

بالتعويض من الجدول رقم (٢٥) نجد:

$$١٩٢,٠٥٣ = ٥٥ + ١٥٥$$

$$٥٩١,٣٠٠ = ١٥٥ + ٥٥٥$$

بالحل المشترك نجد:

$$٣٣,٨٦٨,٣٠٠ = ١,٥١٤,١٠٠ - ٥٥٥$$

فتكون المعادلة:

$$٣٣,٨٦٨,٣٠٠ + ١,٥١٤,١٠٠ = ٥٥٥$$

نستبدل (س) بـ (٦) لأن العام ٢٠٠٨ هو العام ذو الترتيب رقم (٦) وبالتالي نجد

$$٤٢,٩٥٢,٩٠٠ = ٥٥٥$$

وهو الرقم التقديري لما يجب أن تكون عليه إيرادات المصرف التجاري في نهاية العام (٢٠٠٨) وهذا الرقم يعبر عن الاتجاه العام لهذه الإيرادات خلال السنوات الماضية وبالمقارنة مع الرقم الفعلي المحقق في نهاية عام (٢٠٠٨) والبالغ (٤٨,٦٦٠) مليون ليرة نجد أن المصرف التجاري السوري نجح في تحقيق زيادة في الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المتوقعة في العام (٢٠٠٨).

٣-٣- دراسة إحصائية في القطاع المصرفي السوري: تشمل عينة البحث (٣٣) مراقب مصرفي داخلي تابع للمفوضية الحكومية في مصرف سوريا المركزي في القطاع المصرفي العام والخاص كعينة عن العاملين في مجال المراجعة الداخلية في المصارف السورية لما لهؤلاء من ارتباط وثيق باستخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي.

عينة الدراسة:

الجدول رقم (٣٠): يبين توزع أفراد عينة البحث حسب الصفات الديموغرافية لأفرادها

عينة الدراسة ٣٣ مراقب داخلي في مصارف سوريا			المتغيرات
النسبة %	العدد		
٧٨,٧٨	٢٦	حملة الشهادة الجامعية	المؤهل العلمي
٢١,٢٢	٧	حملة شهادة الدراسات العليا	
١٠٠	٣٣		الإجمالي
٥٤,٥٤	١٨	المحاسبة	التخصص العلمي
٤٥,٤٦	١٥	الاقتصاد وغيرها	
١٠٠	٣٣		الإجمالي
٢٤,٢٥	٨	أقل من ٧ سنوات	سنوات الخبرة
٢٧,٢٧	٩	من ٧ إلى ١٢ سنة	
٤٨,٤٨	١٦	أكثر من ١٢ سنة	
١٠٠	٣٣		الإجمالي

مقياس تفريغ الاستبيان:

تم استخدام مقياس لبكرت الخماسي من ١ إلى ٥ حيث أعطينا الدرجات من ١ للخيار الأدنى إلى ٥ للخيار الأعلى.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلة وفرضيات البحث. تم تحليل البيانات التي حصلنا عليها من الاستبيان عن طريق برامج الأساليب الإحصائية SPSS وذلك اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

١. مقاييس الوثوقية والاعتمادية: مقياس (ألفا) Gronbatch alpha لاختبار صلاحية أسئلة الاستبيان ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة.
 ٢. التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة البحث على العبارات: للإجابة على أسئلة البحث.
 ٣. اختبار فيشر (f-test)؛ واختبار أقل فرق دال (LSD)؛ واختبار ستودنت (T-test): للتحقق من فرضيات البحث واختبار الفروق المعنوية.
- تقييم صلاحية استمارة الاستبيان وسلوك عباراتها^(١):**
- اختبار الصدق:**

تم إرسال استمارة الاستبيان إلى بعض أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في جامعة دمشق فكانت نتيجة التحكيم كما يلي:

تعديل بعض العبارات لتصبح على صلة وثيقة بمجالات الاستبيان.

حذف بعض العبارات الضعيفة الصلة بمجالات الاستبيان: وبعد ذلك تمت المصادقة على صلاحية الاستبيان لأهداف الدراسة ثم تم تطبيقه على عينة البحث.

اختبار الثبات:

للحكم على مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وعلى ملائمة جوانب الاستبيان لأهداف الدراسة؛ وتم تحليل الوثوقية عن طريق مقياس (ألفا) Gronbatch alpha بطريقة التجزئة النصفية فكانت معاملات الثبات كما يلي:

الجدول رقم (٣١)

معامل الثبات	جوانب الاستبيان
٠,٨٢١	المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل الربحية
٠,٧٩٥	المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل رأس المال
٠,٨٣٣	المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل السيولة
٠,٧١١	المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل استخدام الأموال
٠,٧٢٦	المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل المتغيرات الكمية
٠,٧٥٨	أساليب استخدام المؤشرات المالية

(١) للإطلاع على نموذج قائمة الاستبيان راجع قسم الملاحق.

المعوقات المرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي	٠,٨١٥
المعوقات المرتبطة بالمراجع الداخلي	٠,٧٣٦
الإجمالي	٠,٨٠٤

يبين الجدول (٣١) أن معاملات الثبات عالية مما يدل على صلاحية الاستبيان لقياس جوانب البحث وتحقيق الأهداف المنشودة كما تبين أنه لم يؤدي حذف أي عبارة من عبارات الاستبيان إلى ارتفاع ملحوظ في معامل الثبات الإجمالي للمقياس وهذا يدل على جودة الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وتجانسها وملاءمتها لموضوع الدراسة.

التحقق من فرضيات البحث:

التحقق من الفرضية الأولى:

يستخدم المراجعون الداخليون في سوريا مجموعة من الإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي.

الجدول رقم (٣٢): جدول توزيع التكرار النسبي لاستخدام المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل الربحية بالترتيب حسب أهمية الاستخدام.

المؤشرات المالية	التكرار النسبي لاستخدام المؤشرات المالية				
	المرتبة	دائماً %	غالباً %	أحياناً %	قليلاً جداً %
نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات	١	٧٢.٧٣	٢٧.٢٧	—	—
نسبة الفوائد والعمولات المدفوعة إلى إجمالي الموجودات	٢	٥٤.٥٤	٢٧.٢٧	٩.٠٩٥	—
نسبة الفوائد المقبوضة من المصارف إلى الفوائد المدفوعة إلى المصارف	٣	٥٤.٥٤	٢٧.٢٧	—	٩.٠٩٥
نسبة المصاريف العامة والإدارية إلى إجمالي الإيرادات	٤	٤٥.٤٥	٣٦.٣٦	١٨.١٨	—
نسبة الفوائد والعمولات المقبوضة إلى إجمالي الموجودات	٥	٤٥.٤٥	٣٦.٣٦	٩.٠٩٥	—
نسبة الفوائد المقبوضة من المصارف المحلية إلى المصارف المحلية	٦	٩.٠٩٥	١٨.١٨	٢٧.٢٧	٩.٠٩٥
نسبة الفوائد المقبوضة من المراسلين في الخارج إلى المراسلين في الخارج	٧	٩.٠٩٥	١٨.١٨	—	٩.٠٩٥

يبين جدول التوزيع التكراري النسبي أن أهم المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل الربحية المستخدمة في تقييم كفاءة القطاع المصرفي هي المؤشرات ذات المراتب الثلاث الأولى التي حصلت على أعلى نسب موافقة باستخدامها في التقييم وهي: نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات: بنسبة موافقة ١٠٠%. نسبة الفوائد والعمولات المدفوعة إلى إجمالي الموجودات: بنسبة موافقة ٨١.٨١%.

نسبة الفوائد المقبوضة من المصارف إلى الفوائد المدفوعة إلى المصارف: بنسبة موافقة ٨١.٨١%.

الجدول رقم (٣٣): جدول توزيع التكرار النسبي لاستخدام المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل رأس المال بالترتيب حسب أهمية الاستخدام

التكرار النسبي لاستخدام المؤشرات المالية						المؤشرات المالية
المرتبة	دائماً %	غالباً %	أحياناً %	قليلاً جداً %	لا تستخدم %	
١	٣٦.٣٦	٣٦.٣٦	٩.١	—	١٨.١٨	نسبة الودائع إلى مجموع مصادر التمويل
٢	١٨.٩	٣٦.٣٦	—	—	٤٥.٤٥	نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات
٣	٩.١	٤٥.٤٥	—	—	٤٥.٤٥	نسبة حقوق الملكية الصافية إلى مجموع الموجودات
٣	٩.١	٤٥.٤٥	—	—	٤٥.٤٥	نسبة مجموع الموجودات إلى حقوق الملكية
٣	٩.١	٤٥.٤٥	—	—	٤٥.٤٥	نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات المربحة
٤	—	٣٦.٣٦	٩.٠٩٥	٩.٠٩٥	٤٥.٤٥	نسبة الأرباح المحتجزة إلى حقوق الملكية
٥	—	٣٦.٣٦	—	٩.١	٥٤.٥٤	نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع

يبين جدول التوزيع التكراري النسبي أن أهم المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل رأس المال المستخدمة في تقييم كفاءة القطاع المصرفي هي المؤشرات ذات المراتب الثلاث الأولى التي حصلت على أعلى نسب موافقة باستخدامها في التقييم وهي: نسبة الودائع إلى مجموع مصادر التمويل: بنسبة موافقة ٧٢.٧٢% نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات: بنسبة موافقة ٥٤.٥٥% نسبة حقوق الملكية الصافية إلى مجموع الموجودات: بنسبة موافقة ٥٤.٥٥%

الجدول رقم (٣٤): جدول توزيع التكرار النسبي لاستخدام المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل السيولة بالترتيب حسب أهمية الاستخدام.

المؤشرات المالية						التكرار النسبي لاستخدام المؤشرات المالية					
المرتبة	دائماً %	غالباً %	أحياناً %	قليلاً %	لا تستخدم %	المرتبة	دائماً %	غالباً %	أحياناً %	قليلاً %	لا تستخدم %
١	٧٢.٧٣	٢٧.٢٧	—	—	—	١	٧٢.٧٣	٢٧.٢٧	—	—	—
٢	٦٣.٦٤	٣٦.٣٦	—	—	—	٢	٦٣.٦٤	٣٦.٣٦	—	—	—
٣	٦٣.٦٣	٢٧.٢٧	٩.١	—	—	٣	٦٣.٦٣	٢٧.٢٧	٩.١	—	—
٤	٢٧.٢٧	٢٧.٢٧	١٨.١٨	٩.١	١٨.١٨	٤	٢٧.٢٧	٢٧.٢٧	١٨.١٨	٩.١	١٨.١٨
٥	—	١٨.١٨	٤٥.٤٥	٩.١	٢٧.٢٧	٥	—	١٨.١٨	٤٥.٤٥	٩.١	٢٧.٢٧
٦	—	١٨.١٨	٩.١	—	٧٢.٧٢	٦	—	١٨.١٨	٩.١	—	٧٢.٧٢
٦	—	١٨.١٨	٩.١	—	٧٢.٧٢	٦	—	١٨.١٨	٩.١	—	٧٢.٧٢

يبين جدول التوزيع التكراري النسبي أن أهم المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل السيولة المستخدمة في تقييم كفاءة القطاع المصرفي هي المؤشرات ذات المراتب الثلاث الأولى التي حصلت على أعلى نسب موافقة باستخدامها في التقييم وهي:

نسبة ودائع التوفير والودائع لأجل إلى إجمالي الودائع: بنسبة موافقة ١٠٠%.

نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع: بنسبة موافقة ١٠٠%.

نسبة الأموال الجاهزة إلى مجموع الموجودات: بنسبة موافقة ٩٠,٩%.

الجدول رقم (٣٥): جدول توزيع التكرار النسبي لاستخدام المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل استخدام الأموال بالترتيب حسب أهمية الاستخدام

المؤشرات المالية						التكرار النسبي لاستخدام المؤشرات المالية					
المرتبة	دائماً	غالباً	أحياناً	قليلاً جداً	لا تستخدم	المرتبة	دائماً	غالباً	أحياناً	قليلاً جداً	لا تستخدم
١	٣٦.٣٦	٦٣.٦٤	—	—	—	نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات	٣٦.٣٦	٦٣.٦٤	—	—	—
٢	٥٤.٥٤	٣٦.٣٦	—	—	٩.١	نسبة القروض والتسليف إلى مجموع الودائع	٥٤.٥٤	٣٦.٣٦	—	—	٩.١
٢	٥٤.٥٤	٣٦.٣٦	—	—	٩.١	نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع	٥٤.٥٤	٣٦.٣٦	—	—	٩.١
٣	٣٦.٣٦	٥٤.٥٤	—	٩.١	—	نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الأموال المتاحة	٣٦.٣٦	٥٤.٥٤	—	٩.١	—
٤	٤٥.٤٥	٣٦.٣٦	—	٩.٠٩٥	٩.٠٩٥	نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الودائع	٤٥.٤٥	٣٦.٣٦	—	٩.٠٩٥	٩.٠٩٥
٥	٩.٠٩٥	٣٦.٣٦	٩.٠٩٥	١٨.١٨	٢٧.٢٧	دوران الموجودات	٩.٠٩٥	٣٦.٣٦	٩.٠٩٥	١٨.١٨	٢٧.٢٧
٦	—	٢٧.٢٧	—	٩.١	٦٣.٦٣	دوران حقوق الملكية	—	٢٧.٢٧	—	٩.١	٦٣.٦٣

يبين جدول التوزيع التكراري النسبي أن أهم المؤشرات المالية المرتبطة بتحليل استخدام الأموال المستخدمة في تقييم كفاءة القطاع المصرفي هي المؤشرات ذات المراتب الثلاث الأولى التي حصلت على أعلى نسب موافقة باستخدامها في التقييم وهي:

نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات: نسبة موافقة ١٠٠%

نسبة القروض والتسليف إلى مجموع الودائع: بنسبة موافقة ٩٠,٩%

نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع: بنسبة موافقة ٩٠,٩%

الجدول رقم (٣٦): جدول توزيع التكرار النسبي لاستخدام الأساليب الكمية بالترتيب حسب أهمية الاستخدام

التكرار النسبي لاستخدام الأساليب الكمية						الأساليب الكمية
المرتبة	دائماً %	غالباً %	أحياناً %	قليلاً جداً %	لا تستخدم %	
استخدام معامل التحديد	١	٩٠.٩٥	٩.٠٩٥	—	٣٦.٣٦	٤٥.٤٥
تحليل السلاسل الزمنية	٢	٩٠.٩٣	٩.٠٩٣	٩.٠٩٣	٣٦.٣٦	٣٦.٣٦
تحليل الانحدار البسيط	٣	—	—	٩.١	٢٧.٢٧	٦٣.٦٣
استخدام معامل الارتباط	٤	—	—	—	٣٦.٣٦	٦٣.٦٤

يبين جدول التوزيع التكراري النسبي أن أهم الأساليب الكمية المستخدمة في تقييم كفاءة القطاع المصرفي هي الأساليب التي حصلت على أعلى نسب موافقة باستخدامها في التقييم وهي:

استخدام معامل التحديد: بنسبة موافقة ١٨,١٩%

تحليل السلاسل الزمنية: بنسبة موافقة ١٨,١٨%

الجدول رقم (٣٧): جدول توزيع التكرار النسبي لأساليب استخدام المؤشرات المالية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي بالترتيب حسب الأهمية.

التكرار النسبي لاستخدام الأساليب						الأساليب
المرتبة	دائماً %	غالباً %	أحياناً %	قليلاً جداً %	لا تستخدم %	
١	٩٠.٩	٩.١	—	—	—	مقارنة نسب الربحية المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة
٢	٨١.٨٢	—	١٨.١٨	—	—	مقارنة نسب السيولة المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة
٣	٤٥.٤٥	٢٧.٢٧	—	٩.١	١٨.١٨	مقارنة نسب السيولة المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع قيم معيارية محددة لهذه النسب
٤	٣٦.٣٦	١٨.١٨	٩.٠٩٥	٩.٠٩٥	٢٧.٢٧	مقارنة نسب الربحية المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع قيم معيارية محددة
٥	٢٧.٢٧	٢٧.٢٧	—	٩.١	٣٦.٣٦	مقارنة نسب تحليل رأس المال والرفع المالي المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة
٥	٢٧.٢٧	٢٧.٢٧	—	٩.١	٣٦.٣٦	مقارنة نسب استخدام الأموال المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة
٦	١٨.١٨	٢٧.٢٧	—	١٨.١٨	٣٦.٣٦	مقارنة نسب استخدام الأموال المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع قيم معيارية محددة
٦	١٨.١٨	٢٧.٢٧	—	١٨.١٨	٣٦.٣٦	مقارنة نسب تحليل رأس المال والرفع المالي المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع قيم معيارية محددة
٧	٩.١	—	٢٧.٢٧	—	٦٣.٦٣	مقارنة نسب السيولة المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع نسب السيولة المحققة في مصارف أخرى موجودة في السوق بنفس السنة.
٨	—	٩.١	٣٦.٣٦	١٨.١٨	٣٦.٣٦	مقارنة نسب الربحية المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع نسب الربحية المحققة في مصارف أخرى موجودة في السوق بنفس السنة.
٩	—	—	٩.١	١٨.١٨	٧٢.٧٢	مقارنة نسب تحليل رأس المال والرفع المالي المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع النسب نفسها المحققة في مصارف أخرى موجودة في السوق بنفس السنة
٩	—	—	٩.١	١٨.١٨	٧٢.٧٢	مقارنة نسب استخدام الأموال المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع نسب استخدام الأموال المحققة في مصارف أخرى موجودة في السوق بنفس السنة

يبين جدول التوزيع التكراري النسبي أن أهم أساليب استخدام المؤشرات المالية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي من قبل المراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

هي الأساليب التي حصلت على أعلى نسب موافقة باستخدامها في التقييم وهي:
مقارنة نسب الربحية المحققة في المصرف سنة الدراسة مع ما كانت عليه في
السنوات السابقة: بنسبة موافقة ١٠٠%

مقارنة نسب السيولة المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع ما كانت عليه في
السنوات السابقة: بنسبة موافقة ٨١.٨٢%

مقارنة نسب السيولة المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع قيم معيارية محددة
لهذه النسب: بنسبة موافقة ٧٢.٧٢%

مقارنة نسب الربحية المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع قيم معيارية
محددة: بنسبة موافقة ٥٤,٥٤%

مما سبق يمكننا قبول الفرضية المختبرة.

التحقق من الفرضية الثانية:

**يواجه المراجعون الداخليون في سوريا جملة من المعوقات في استخدامهم
للإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي.**

**الجدول رقم (٣٨): جدول توزيع التكرار النسبي للمعوقات المرتبطة ببيئة عمل
المراجع الداخلي بالترتيب حسب الأهمية**

المعوقات						التكرار النسبي للمعوقات					
المرتبة	مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	غير مؤيد	غير مؤيد بشدة	المرتبة	مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	غير مؤيد	غير مؤيد بشدة
	%	%	%	%	%		%	%	%	%	%
١	٧٢.٧٢	١٨.١٨	—	٩.١	—	ضعف كفاءة الكادر المصرفي العامل مع المراجع الداخلي	١	٧٢.٧٢	١٨.١٨	—	٩.١
٢	٤٥.٤٥	٤٥.٤٥	—	—	٩.١	عدم وجود برمجيات متقدمة للتحليل المالي في المصرف	٢	٤٥.٤٥	٤٥.٤٥	—	٩.١
٣	٣٦.٣٦	٣٦.٣٦	—	١٨.١٨	٩.١	ضعف نظام المعلومات المحاسبي في المصرف	٣	٣٦.٣٦	٣٦.٣٦	—	١٨.١٨
٤	٣٦.٣٦	٢٧.٢٧	٢٧.٢٧	٩.١	—	ضعف نظام الرقابة الداخلية في المصرف	٤	٣٦.٣٦	٢٧.٢٧	٢٧.٢٧	٩.١
٥	٢٧.٢٧	١٨.١٨	٢٧.٢٧	—	—	وجود مجلس إدارة غير متعاون مع المراجع الداخلي في المصرف	٥	٢٧.٢٧	١٨.١٨	٢٧.٢٧	—
٦	٩.٠٩٣	٩.٠٩٣	١٨.١٨	٥٤.٥٤	٩.٠٣٩	صغر حجم المصرف	٦	٩.٠٩٣	٩.٠٩٣	١٨.١٨	٥٤.٥٤

يبين جدول التوزيع التكراري النسبي أن أهم المعوقات المرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي التي تواجه المراجع الداخلي في استخدام الإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي في القطاع المصرفي السوري هي المعوقات التي حصلت على أعلى نسب موافقة وهي:

ضعف كفاءة الكادر المصرفي العامل مع المراجع الداخلي: بنسبة موافقة ٩٠.٩%

عدم وجود برمجيات متقدمة للتحليل المالي في المصرف: بنسب موافقة ٩٠,٩%

ضعف نظام المعلومات المحاسبي في المصرف: بنسب موافقة ٧٢,٧٢%

ضعف نظام الرقابة الداخلية في المصرف: بنسب موافقة ٦٣,٦٣%

الجدول رقم (٣٩): جدول توزيع التكرار النسبي للمعوقات المرتبطة بالمراجع الداخلي بالترتيب حسب الأهمية

المعوقات						التكرار النسبي للمعوقات					
المرتبة	مؤيد بشدة %	مؤيد %	محايد %	غير مؤيد %	غير مؤيد بشدة %	المرتبة	مؤيد بشدة %	مؤيد %	محايد %	غير مؤيد %	غير مؤيد بشدة %
١	٣٦.٣٦	٥٤.٥٤	-	٩.١	-	١	٣٦.٣٦	٥٤.٥٤	-	٩.١	-
٢	٥٤.٥٤	٢٧.٢٧	-	١٨.١٩	-	٢	٥٤.٥٤	٢٧.٢٧	-	١٨.١٩	-
٣	٣٦.٣٦	٤٥.٤٥	٩.٠٩٥	٩.٠٩٥	-	٣	٣٦.٣٦	٤٥.٤٥	٩.٠٩٥	٩.٠٩٥	-
٤	٥٤.٥٤	١٨.١٨	٩.١	١٨.١٨	-	٤	٥٤.٥٤	١٨.١٨	٩.١	١٨.١٨	-
٥	٤٥.٤٥	٢٧.٢٧	-	١٨.١٨	٩.١	٥	٤٥.٤٥	٢٧.٢٧	-	١٨.١٨	٩.١
٦	٣٦.٣٦	٢٧.٢٧	٩.٠٩٥	١٨.١٨	٩.٠٩٥	٦	٣٦.٣٦	٢٧.٢٧	٩.٠٩٥	١٨.١٨	٩.٠٩٥

يبين جدول التوزيع التكراري النسبي أن أهم المعوقات المرتبطة بالمراجع الداخلي التي تواجه المراجع الداخلي في استخدام الإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي في القطاع المصرفي السوري هي المعوقات التي حصلت على أعلى نسب موافقة وهي:

مشكلات تواجه المراجع الداخلي في الربط والتحليل والاستنتاج السليم: بنسبة
موافقة ٩٠,٩%

الخبرة غير الطويلة لدى المراجع الداخلي: بنسبة موافقة ٨١,٨١%
وجود تعقيدات لدى المراجع الداخلي في التعامل مع الأساليب الكمية والتحليل
المالي: بنسبة موافقة ٨١,٨١%

صعوبة إلمام المراجع الداخلي بتعقيدات البيئة الخارجية للمصرف الذي يعمل به:
بنسبة موافقة ٧٢,٧٢%

مما سبق يمكننا قبول الفرضية المختبرة.

اعتماداً على جداول التوزيع التكراري النسبي السابقة يمكننا تلخيص نموذج
المؤشرات المالية التي يستخدمها المراجع الداخلي في تقييم كفاءة النشاط المصرفي
في القطاع المصرفي السوري وأساليب استخدام هذه المؤشرات المالية ومعوقات
استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي:

المؤشرات المالية المستخدمة بنسب موافقة عالية (٩٠-١٠٠)%

نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات
نسبة ودائع التوفير والودائع لأجل إلى إجمالي الودائع
نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع
نسبة الأموال الجاهزة إلى مجموع الموجودات
نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات
نسبة القروض والتسليف إلى مجموع الودائع
نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع
نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الأموال المتاحة

أسلوب استخدام المؤشرات المالية المتبع من المراجع الداخلي

مقارنة نسب الربحية المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة
مقارنة نسب السيولة المحققة في المصرف في سنة الدراسة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة

معوقات استخدام الإجراءات التحليلية بالنسبة للمراجع الداخلي

ضعف كفاءة الكادر المصرفي العامل مع المراجع الداخلي
عدم وجود برمجيات متقدمة للتحليل المالي في المصرف
مشكلات تواجه المراجع الداخلي في الربط والتحليل والاستنتاج السليم
الخبرة غير الطويلة لدى المراجع الداخلي
وجود تعقيدات لدى المراجع الداخلي في التعامل مع الأساليب الكمية والتحليل المالي

التحقق من الفرضية الثالثة:

لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير أنواع الإجراءات التحليلية في القطاع المصرفي السوري.

الجدول رقم (٤٠): جدول تحليل التباين للفروق بين المجموعات (anova)

المقياس	جوانب الإجراءات التحليلية	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية	مؤشرات الربحية	٣.٧٠١	بين المجموعات	٨٦.٧٤	٤	٢١.٦٨		
	مؤشرات رأس المال	٣.٣٢٤						
	مؤشرات السيولة	٢.٧٦٦	داخل المجموعات	١٠١.١٥	١٦٠	٠.٦٣٢	٣٤.٣	٠.٠٠٠١
	مؤشرات استخدام الأموال	٣.٦٤٩						
	الأساليب الكمية	١.٧٥	الإجمالي	١٨٧.٨٩	١٦٤			

تبين من جدول الإحصائيات أن قيمة مستوى معنوية الاختبار بلغت (٠.٠٠٠٠١) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات الإحصائية البالغ (٠.٠٥) حسب معيار فيشر وبالتالي فإننا نرفض الفرضية المختبرة ونقرر بأنه: يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير أنواع الإجراءات التحليلية في القطاع المصرفي السوري عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

بما أنه يوجد فروق دالة إحصائية بين جوانب الإجراءات التحليلية الخمسة فسوف نستخدم اختبار أقل فرق دال (LSD) وذلك لتحديد دلالة الفرق بين كل جانبين من جوانب الإجراءات التحليلية الخمسة.

الجدول رقم (٤١): جدول (LSD) لاختبار الفروق بين جوانب استخدام الإجراءات التحليلية عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

الجانب الأول	الجانب الثاني	الفرق بين الوسطين	(LSD)	المعنوية	القرار
مؤشرات الربحية	مؤشرات رأس المال	٠.٣٧٦	٠.٦١٥	٠.٠٥٦	الفرق غير دال إحصائياً
	مؤشرات السيولة	٠.٩٣٥	٠.٦١٥	٠.٠٠١	الفرق دال إحصائياً
	مؤشرات استخدام الأموال	٠.٠٥١٩	٠.٦١٥	٠.٨١	الفرق غير دال إحصائياً
	الأساليب الكمية	١.٩٥	٠.٦١٥	٠.٠٠١	الفرق دال إحصائياً
مؤشرات رأس المال	مؤشرات السيولة	٠.٥٥٨	٠.٦١٥	٠.٠٥٤	الفرق غير دال إحصائياً
	مؤشرات استخدام الأموال	-٠.٣٢٤	٠.٦١٥	٠.٠٩٩	الفرق غير دال إحصائياً
	الأساليب الكمية	١.٥٧	٠.٦١٥	٠.٠٠١	الفرق دال إحصائياً
مؤشرات السيولة	مؤشرات استخدام الأموال	-٠.٨٨٣	٠.٦١٥	٠.٠٠١	الفرق دال إحصائياً
	الأساليب الكمية	١.٠١٦	٠.٦١٥	٠.٠٠١	الفرق دال إحصائياً
مؤشرات استخدام الأموال	الأساليب الكمية	١.٨٩٩	٠.٦١٥	٠.٠٠١	الفرق دال إحصائياً

التحقق من الفرضية الرابعة:

لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير المؤهل العلمي للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

الجدول رقم (٤٢): جدول ستودنت T-test لاختبار الفرق بين مجموعتين

المقياس	متغير المؤهل العلمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار
استخدام الإجراءات التحليلية	جامعي	٢٦	٩٧.٦٥	١٧.١٦	٣١	٢.٤٤	٠.٠٢	يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥
	دراسات عليا	٧	١١٣.٨٦	٤.٥٩				

تبين من جدول الإحصائيات أن قيمة مستوى معنوية الاختبار بلغت (٠.٠٢) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات الإحصائية البالغ (٠,٠٥) وبالتالي فإننا نرفض الفرضية المختبرة ونقرر بأنه:

يوجد فرق دال إحصائياً في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير المؤهل العلمي للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

تفسير النتيجة:

هذا الفرق معنوي ويعود لصالح المراجعين الداخليين حملة شهادة الدراسات العليا حيث أنهم أكثر استخداماً للإجراءات التحليلية من المراجعين حملة الشهادة الجامعية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي في القطاع المصرفي السوري.

التحقق من الفرضية الخامسة:

لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير التخصص العلمي للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

الجدول رقم (٤٣): جدول ستودنت T-test لاختبار الفرق بين مجموعتين

المقياس	متغير التخصص العلمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار
استخدام الإجراءات التحليلية	محاسبة	١٨	١٠٤.٥	٩.٤٨	١٨.٢	١.٢١	٠.٢٤	لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥
	اقتصاد وغيره	١٥	٩٧	٢٢.٢٨				

تبين من جدول الإحصائيات أن قيمة مستوى معنوية الاختبار بلغت (٠.٢٤) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات الإحصائية البالغ (٠,٠٥) وبالتالي فإننا نقبل الفرضية المختبرة ونقرر بأنه:

لا يوجد فرق دال إحصائياً في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير التخصص العلمي للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري عند مستوى دلالة 0,05.

تفسير النتيجة:

هذا الفرق غير معنوي. والمراجعين الداخليين من التخصصين العلميين متساوون في استخدام الإجراءات التحليلية لتقييم كفاءة النشاط المصرفي في القطاع المصرفي السوري.

التحقق من الفرضية السادسة:

لا يوجد فروق دالة إحصائياً في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير سنوات الخبرة للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

الجدول رقم (٤٤): جدول تحليل التباين للفروق بين المجموعات (anova)

المقياس	متغير سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
استخدام الإجراءات التحليلية	أقل من ٧ سنوات	٨	٩٦	بين المجموعات	١٣٠.٢	٢	٦٥.٠٦	٠.٢٠٩	٠.٨١٢
	من ٧ إلى ١٢ سنة	٩	٩٧	داخل المجموعات	٩٣٢٢	٣٠	٣١٠.٧٣		
	أكثر من ١٢ سنة	١٦	١٠٠.٤	الإجمالي	٩٤٥٢.٢	٣٢			

تبين من جدول الإحصائيات أن قيمة مستوى معنوية الاختبار بلغت (٠.٨١٢) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وبالتالي فإننا نقبل الفرضية المختبرة ونقرر بأنه:

لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجع الداخلي للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير سنوات الخبرة للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري عند مستوى دلالة 0,05.

تفسير النتيجة:

إن المراجعين الداخليين من فئات سنوات الخبرة الثلاث متكافئون في استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي في القطاع المصرفي السوري.

التحقق من الفرضية السابعة:

لا يوجد فروق دالة إحصائية بين المعوقات المرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي والمعوقات المرتبطة بالمراجع الداخلي من حيث درجة تأثيرها على قدرة المراجع الداخلي في سوريا على استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي.

الجدول رقم (٤٥): جدول ستودنت T-test لاختبار الفرق بين مجموعتين

المقياس	متغير المعوقات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار
استخدام الإجراءات التحليلية	معوقات بيئة عمل المراجع	٣٣	٢٠.٥٨	٤.٤	٦٤	٢.٠٢٣	٠.٠٤٧	يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥
	معوقات المراجع	٣٣	٢٣.٢١	٦.٠٥				

تبين من جدول الإحصائيات أن قيمة مستوى معنوية الاختبار بلغت (٠.٠٤٧) وهي أصغر من مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٥) وبالتالي فإننا نرفض الفرضية المختبرة ونقرر بأنه:

يوجد فروق دالة إحصائياً بين المعوقات المرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي والمعوقات المرتبطة بالمراجع الداخلي من حيث درجة تأثيرها على قدرة المراجع الداخلي في سوريا على استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي عند مستوى دلالة (0.05).

تفسير النتيجة:

إن المراجعين الداخليين يعانون من المعوقات المتعلقة بهم في استخدام الإجراءات التحليلية بشكل أكبر من معاناتهم من المعوقات المرتبطة ببيئة عملهم.



الفصل الرابع

ملخص ونتائج وتوصيات البحث

ويتضمن ما يلي:

- ملخص شامل عن البحث.
- نتائج البحث.
- توصيات البحث.



الفصل الرابع

ملخص ونتائج وتوصيات البحث

تتلخص مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات تتمحور حول أهم المؤشرات المالية والأساليب الكمية المستخدمة من قبل المراجعين الداخليين في سوريا لتقييم كفاءة النشاط المصرفي وأهم المعوقات التي تعترضهم عند تطبيق تلك المؤشرات والأساليب، وبالانسجام مع مشكلة البحث فإن أهداف البحث تركز على التحديد الدقيق لأهم هذه المؤشرات والأساليب والمعوقات، أما فروض البحث فتتلخص في وجود أو عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في استخدام جوانب الإجراءات التحليلية المختلفة من مؤشرات مالية وأساليب كمية، وفي استخدام المراجعين الداخليين للإجراءات التحليلية حسب مؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية وحسب خبراتهم العملية، وفي أنواع المعوقات التي تعترض المراجعين الداخليين عند استخدامهم للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي في سوريا.

وتعتمد منهجية البحث بشكل أساسي على قوائم استبيان تمّ تصميمها بالاعتماد على الأدبيات النظرية والبيانات الفعلية المجمعة من قبل الباحث حيث يتم تحليل بيانات قوائم الاستبيان واستخلاص النتائج وتعميمها على مجتمع الدراسة.

ولقد ركّز البحث في **فصله الأول** على عرض جملة من التطورات التي شهدتها بيئة عمل القطاع المصرفي السوري حيث تمّ الإشارة إلى صدور مجموعة من التشريعات والقرارات المعززة لبيئة العمل المصرفي في سوريا خاصة في الألفية الجديدة، كما تمّ التطرق إلى مسألة تفعيل العمل بمركزية المخاطر المصرفية من حيث تقديم المصارف لبيانات عن عملائها بشكل شهري إلى مصرف سوريا المركزي وتبادل المعلومات بين المصارف ومصرف سوريا المركزي بواسطة شيفرة خاصة واستخدام المصرف المركزي لبرنامج خاص بتشفير المعلومات، كما تمّ التركيز على بروز مفهوم المصرف الشامل في سوريا بحيث يتم الانتقال من التخصص المصرفي في مجال نشاط محدد إلى الشمولية في تقديم الخدمات المصرفية، وتمّ الإشارة أيضاً إلى التبنى المتزايد للحوكمة في المصارف السورية من حيث تشكيل لجنة لوضع دليل استرشادي للحوكمة لجميع المصارف العاملة في سوريا وذلك في عام (٢٠٠٨م) واعتماد هذا الدليل بناءً على القرار (٤٨٩/م

ن/ب ٤) الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ (٢٠٠٩م)، كما تمّ التطرق إلى بروز اتجاه متزايد نحو تعزيز دور مصرف سوريا المركزي من حيث إعطائه مهمة تنظيم مؤسسات النقد والتسليف وتنسيق فعاليتها ومنح التراخيص للمصارف الخاصة والإسلامية ومهمة المراجعة العامة للمصارف العامة والخاصة ومسؤولية وضع إطار قانوني جديد لتنظيم الشؤون المصرفية والسياسة المالية، بالإضافة للتطرق إلى الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي السوري، كما تضمن البحث في فصله الأول عرضاً لكل من العوامل المساعدة على تحقيق كفاءة النشاط المصرفي والمقومات الأساسية المكونة لكفاءة النشاط المصرفي، فمن ناحية العوامل المساعدة على تحقيق كفاءة النشاط المصرفي تمّ الإشارة إلى أهمية وجود كادر مصرفي كفؤ ملم بأساليب منح الائتمان وقادر على تحليل الواقع الاقتصادي والمركز المالي لعملاء المصرف، كما تمّ التركيز على ضرورة امتلاك المصرف لآليات عمل ملائمة وعلى ضرورة توافر المعلومات اللازمة لأغراض منح الائتمان، هذا بالإضافة إلى ضرورة امتلاك المصرف لتكنولوجيا متقدمة في مجال شبكات الحواسيب والتحويل الإلكتروني للأموال والالتزام الكامل بالقوانين والتشريعات النازمة لعمل القطاع المصرفي، أما فيما يتعلق بالمقومات الأساسية المكونة لكفاءة النشاط المصرفي فقد تمّ التركيز على امتلاك المصرف للسيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات التعاقدية للمصرف ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة وتحقيق المصرف للتوازن في مصادر التمويل الداخلية والخارجية وتحقيق استغلال أكبر للأموال الموضوعة بتصرف المصرف وتسجيل نمو مستمر في إقبال المودعين على المصرف بالإضافة إلى تحقيق مستويات ربحية عالية وتصاعدية عبر الزمن، كما تمّ في هذا الفصل استعراض بعض الإجراءات التحليلية المستخدمة في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حيث تمّ التركيز بشكل أساسي على المؤشرات المالية المتعلقة بالسيولة ومصادر التمويل وتوظيف الأموال والربحية.

أما في **الفصل الثاني** من هذا البحث فقد تمّ التطرق للمتطلبات الواجب توافرها عند استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي، حيث تمّ تقسيم هذه المتطلبات إلى شقين رئيسيين الشق الأول يتمثل بالمتطلبات المرتبطة ببيئة عمل

المراجع الداخلي في المصرف، أما الشق الثاني فيتمثل في المتطلبات المرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه.

بالنسبة للشق الأول تمّ التأكيد على ضرورة توافر نظام معلومات محاسبي فعال في المصرف بحيث يضمن الدقة والوضوح والسرعة في إعداد وعرض البيانات المحاسبية والتقسيم المناسب للعمل بين الموظفين العاملين في قسم المحاسبة وذلك لضمان جودة المدخلات المستخدمة في عملية تطبيق الإجراءات التحليلية، كما تمّ الإشارة إلى ضرورة وجود نظام رقابة داخلية فعال في المصرف بحيث يتم تحديد خطوط السلطة والمسؤولية في المصرف بدقة والفصل الواضح بين المسؤوليات بما يضمن دقة البيانات المالية المستخدمة في الإجراءات التحليلية المطبقة، كما تمّ التطرق إلى ضرورة وجود مجلس إدارة متعاون بصورة كافية مع المراجع الداخلي من حيث الاستعداد لتزويد المراجع الداخلي بكافة المعلومات والبيانات اللازمة عن أنشطة المصرف والاستعداد للإجابة على كافة الأسئلة والاستفسارات التي يطرحها حول تلك الأنشطة، بالإضافة إلى ذلك تمّ التركيز على مسألة الحجم المناسب الذي يجب أن يكون عليه المصرف من أجل التطبيق الأمثل للإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي حيث تمّ التأكيد على أنه كلما كان حجم المصرف أكبر كان بالإمكان تطبيق الإجراءات التحليلية بصورة أكثر فعالية، كما تمّ الإشارة إلى ضرورة استخدام المصرف لنظم الحاسب الآلي لما لذلك من انعكاس على دقة البيانات المحاسبية وسرعة الحصول عليها، بالإضافة للتطرق إلى أهمية وجود كادر مصرفي كفؤ ملم بمؤشرات التحليل المالي متعاون مع المراجع الداخلي في تطبيق الإجراءات التحليلية.

وبالنسبة للمتطلبات المرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه تمّ التأكيد على ضرورة إلمام المراجع الداخلي بالبيئة الخارجية للمصرف الذي يعمل فيه كإدراكه للظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية المحيطة بالمصرف وامتلاكه لمعلومات كافية عن المصارف الأخرى المنافسة الموجودة في السوق، كما تمّ الإشارة إلى ضرورة امتلاك المراجع الداخلي للقدرة على التعامل مع الحاسوب وبالتحديد القدرة على استخدام برامج الحاسب الخاصة بالتحليل المالي، كما تمّ التطرق إلى أهمية تطوير

المراجع الداخلي لقدراته في مجال الاستنتاج والتحليل والمحاكمة المنطقية وامتلاكه لنظرة موضوعية محايدة غير متأثرة بالضغوطات الوظيفية والعوامل الشخصية، من جهة أخرى تمّ التأكيد على مركزية عامل الخبرة الطويلة في تعزيز قدرة المراجع الداخلي على التطبيق الفعال للإجراءات التحليلية، بالإضافة إلى ضرورة امتلاك المراجع الداخلي لمعرفة واسعة بالأساليب الكمية والتحليل المالي.

فيما تطرّق **الفصل الثالث** من هذا البحث إلى مدى تطبيق المراجعين الداخليين في سوريا للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حيث تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام يتناول القسم الأول الجهات المخولة تطبيق الإجراءات التحليلية بغرض تقييم كفاءة النشاط المصرفي والقرارات النازمة لعملها في المصارف السورية حيث تمّ التطرق إلى أنّ المراقبين المصرفيين الداخليين التابعين للمفوضية الحكومية في مصرف سوريا المركزي هم الذين يقومون بشكل أساسي بعملية تقييم كفاءة النشاط المصرفي عن طريق تطبيق الإجراءات التحليلية كأداة أساسية لتحقيق هذا الغرض، كما يتناول القسم الأول مجموعة من الشروط المدنية والعلمية والمهنية من الواجب توافرها ليتم قبول الشخص المرشح لوظيفة المراقب المصرفي الداخلي في سوريا تتعلق هذه الشروط بحيازة الجنسية السورية وعدم ارتكاب الجنايات وأداء خدمة العلم وامتلاك شهادات أكاديمية أو مهنية في المحاسبة أو إدارة الأعمال وامتلاك خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في العمل في المصارف أو المؤسسات المالية أو اجتياز اختبار معياري يجريه مصرف سوريا المركزي، أما القسم الثاني فيتناول حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري تتضمن تطبيق المؤشرات المالية والأساليب الكمية المستخدمة من قبل المراقبين المصرفيين الداخليين في القطاع المصرفي السوري على الأرقام الفعلية للقوائم المالية الخاصة بالمصرف التجاري السوري عن الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ وذلك في محاولة للحصول على تصور ما لمدى كفاءة نشاط المصرف، ويتناول القسم الثالث من هذا الفصل دراسة إحصائية تتضمن تحليلاً لـ (٣٣) استبانة تمّ توزيعها على المراقبين المصرفيين الداخليين في المصارف السورية العامة والخاصة كعينة تمثيلية عن العاملين في مجال

المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي السوري العام والخاص، حيث تمثل هذه الدراسة الإحصائية المرتكز الأساسي في اختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه وقد تمّ استخدام مقياس لبكرت الخماسي المتدرج في تفرغ الاستبانة أما الأساليب الإحصائية المستخدمة فقد كانت كالتالي:

١- مقاييس الوثوقية والاعتمادية لاختبار صلاحية أسئلة الاستبانة ومدى ملاءمتها لأهداف البحث.

٢- التوزيع التكراري النسبي لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الاستبيان.

٣- اختبارات فيشر وأقل فرق دال وستودنت والفروق المعنوية.

وقد تم استخلاص النتائج التالية من البحث:

١- يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجعين الداخليين للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير أنواع الإجراءات التحليلية في القطاع المصرفي السوري، حيث هناك فروق معنوية واضحة لصالح استخدام المؤشرات المالية المرتبطة بكل من تحليل الربحية والسيولة ورأس المال واستخدام الأموال على حساب استخدام الأساليب الكمية.

٢- يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجعين الداخليين للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير المؤهل العلمي للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري، حيث أنّ هذه الفروق معنوية وتعود لصالح المراجعين الداخليين حملة شهادات الدراسات العليا على حساب حملة الإجازة الجامعية.

٣- لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجعين الداخليين للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير التخصص العلمي للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري، حيث يتكافئ المراجعون الداخليون في استخدامهم للإجراءات التحليلية بغض النظر عن تخصصاتهم العلمية.

٤- لا يوجد فروق دالة إحصائية في استخدام المراجعين الداخليين للإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي حسب متغير سنوات الخبرة للمراجع الداخلي في القطاع المصرفي السوري، حيث يتكافئ المراجعون الداخليون في استخدامهم للإجراءات التحليلية بغض النظر عن سنوات خبرتهم.

٥- يوجد فروق دالة إحصائية بين المعوقات المرتبطة ببيئة عمل المراجع الداخلي والمعوقات المرتبطة بالمراجع الداخلي نفسه في استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي السوري، حيث يعاني المراجعون الداخليون في القطاع المصرفي السوري من المعوقات المتعلقة بهم في استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي بشكل أكبر من معاناتهم من المعوقات المرتبطة ببيئة عملهم.

٦- بالاعتماد على جداول التوزيع التكراري النسبي الخاصة بالمؤشرات المالية يمكن تلخيص نموذج المؤشرات المالية التي يستخدمها المراجع الداخلي في تقييم كفاءة النشاط المصرفي في القطاع المصرفي السوري على أساس حيازتها لنسب موافقة عالية ما بين (٩٠-١٠٠) % على الشكل التالي:

نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات
نسبة ودائع التوفير والودائع لأجل إلى إجمالي الودائع
نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع
نسبة الأموال الجاهزة إلى مجموع الموجودات
نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات
نسبة القروض والتسليف إلى مجموع الودائع
نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع
نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الأموال المتاحة

٧- بالاعتماد على جدول التوزيع التكراري النسبي الخاص بأساليب استخدام المؤشرات المالية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي المتبعة من قبل المراجعين الداخليين في سوريا، توصلنا إلى الاستنتاج التالي: يعد أسلوب مقارنة المؤشرات المالية زمنياً الأكثر استخداماً يليه أسلوب مقارنة المؤشرات المالية بقيم معيارية

محددة يجب التقيد بها، أما أسلوب مقارنة المؤشرات المالية المحققة في المصرف بالمؤشرات المالية المحققة في مصارف أخرى موجودة في نفس السوق فهو الأسلوب الأقل استخداماً من بين الأساليب السابقة الذكر.

٨- بالاعتماد على جدول التوزيع التكراري النسبي الخاص بالأساليب الكمية تبين أن أهم الأساليب الكمية المستخدمة في تقييم كفاءة النشاط المصرفي في القطاع المصرفي السوري التي حصلت على أعلى نسب موافقة على الشكل التالي:

١- استخدام معامل التحديد: بنسبة موافقة ١٨,١٩%

٢- تحليل السلاسل الزمنية: بنسبة موافقة ١٨,١٨%

٩- بالاعتماد على جداول التوزيع التكراري النسبي الخاصة بمعوقات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم كفاءة النشاط المصرفي من قبل المراجعين الداخليين في القطاع المصرفي السوري أمكننا تحديد أهم هذه المعوقات والتي تمثلت بالآتي:

ضعف كفاءة الكادر المصرفي العامل مع المراجع الداخلي
عدم وجود برمجيات متقدمة للتحليل المالي في المصرف
مشكلات تواجه المراجع الداخلي في الربط والتحليل والاستنتاج السليم
الخبرة غير الطويلة لدى المراجع الداخلي
وجود تعقيدات لدى المراجع الداخلي في التعامل مع الأساليب الكمية والتحليل المالي

وبناء على ما تقدم من نتائج يمكن إيراد التوصيات التالية:

١- ضرورة أن يكون هناك استخدام متوازن من قبل المراجعين الداخليين لجميع أنواع الإجراءات التحليلية في عملية تقييم كفاءة نشاط المصارف السورية، بحيث لا يتم إهمال الأساليب الكمية لصالح المؤشرات المالية، وكما يجب اعتماد التطبيق المتوازن لجميع أساليب استخدام المؤشرات المالية بحيث لا يتم تغليب أسلوب مقارنة المؤشرات المالية زمنياً على بقية الأساليب.

٢- ضرورة اعتماد التأهيل العالي كمعيار أساسي من معايير اختيار المراجعين الداخليين في المصارف السورية.

- ٣- ضرورة السعي المستمر إلى تطوير وتحديث نظم الحاسوب الموجودة في المصارف السورية وخصوصاً في مجال إدخال برامج خاصة بالتحليل المالي على هذه النظم وذلك لتسهيل مهمة المراجعين الداخليين في تطبيق الإجراءات التحليلية.
- ٤- ضرورة اعتماد مبدأ التأهيل المستمر للمراجعين الداخليين في المصارف السورية وخصوصاً في مجال الأساليب الكمية والتحليل المالي لتعزيز قدرتهم على التطبيق السليم للإجراءات التحليلية.

مراجع الرسالة

المراجع باللغة العربية:

الدوريات العلمية:

- ١- سنون، علي سعيد، ٢٠٠٢، «مدى استعمال مراجعي الحسابات في مصر للإجراءات التحليلية»، مجلة جامعة المنوفية، كلية التجارة، العدد (٥).
- ٢- زيود، لطيف، ٢٠٠٣، «أثر الإجراءات التحليلية على عملية المراجعة العامة للحسابات»، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٥)، العدد (٦).
- ٣- المهندس، منير، (٢٠٠٥)، «تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري»، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد (٤).
- ٤- الرحاحلة، محمد، ٢٠٠٦، «المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان»، المجلة العربية للمحاسبة، العدد الأول.

الرسائل العلمية:

- ١- عشا، خالد محمد، ٢٠٠٠، استخدام الإجراءات التحليلية في مراجعة الحسابات في الأردن: مداها وفوائدها وعوائقها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- ٢- غفير، كاميليا، ٢٠٠٢، المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توفرها في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاريونس، الجماهيرية الليبية.
- ٣- غرايبة، عدنان، ٢٠٠٣، (مدى تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم ٥٢٠ الخاص بالإجراءات التحليلية من قبل مراجعي الحسابات في الأردن)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٤- الفرحان، محمد خليل موسى، ٢٠٠٣، تقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

٥- ناصر، سالم كاسر، ٢٠٠٩، التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

الكتب والمحاضرات العلمية:

١- جعفر، عبد الإله، محاسبة المنشآت المالية، البنوك وشركات التأمين، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.

٢- ربيدي، محمد علي، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية (مدخل النظم)، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ٢٠٠٠.

٣- سعيد، كمال الدين وحجاج، أحمد حامد، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢.

٤- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٤.

٥- القاضي، حسين وقريط، عصام، ٢٠٠٥، مراجعة الحسابات: الإجراءات، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق.

٦- الدهراوي، كمال الدين وسرايا، محمد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٧- مهائني، محمد، التحليل المالي المتقدم، محاضرات لطلاب الدراسات العليا، ٢٠٠٧.

٨- الخطيب، خالد، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/mon-poli-ar.htm>.
2. <http://www.banquecentrale.gov.sy/mone-/ban-sub/about/b/cred-reg.htm>

3. <http://www.iqtissadiya.com/press9/282E19.htm>.
4. <http://www.mone9.howstuffworks.com/personal-Finance/bank10.htm>
5. <http://www.cbs-bank.sy/comercialBank-content.php?sub-catid=52>

المراجع باللغة الإنكليزية:

الدوريات العلمية:

1. Mitchell, Karlyr, economies of scale and scope at large of Banks: Evidence from the Fourier Flexible Functional Form, in Journal commercial money, credit and Banking, May, 1996.
2. Cho. S. and Al. lew, 2000, "Analytical review applications among large and it Firms in Hong Kong", Managerial auditing journal, vol. 15, No. 8.
3. Nassir, annuar, 2001, "The effectiveness of the internal auditor in Malaysian listed firms, journal of Malaysian institute of accountant", vol. 14, No. 8.
4. Hans, grestach, 2001, "Liquidity creation, efficiency and free banking", Journal of Financial intermediation, Vol. 7, No. 1.
5. R. Tucker, Robert, 2002, "Pressures for change in environmental auditing and in the role of the internal auditor", Journal of Managerial issues, vol. 1, No. 3.
6. Moreno, Kimberly, 2002, "The effectiveness of alternative training techniques on analytical procedures performance", Accounting, Auditing and Accountability journal, vol. 10, No. 3.
7. Luippold, Benjamin, 2003, "The impact of initial information blur on the accuracy of analytical review judgments", Journal of accounting research, Vol. 37, No. 1.
8. Dittenhofer, M, 2004, Internal auditing effectiveness: An expansion of present methods, managerial auditing journal, Vol (16), No. 8.
9. Kin, sung, 2005, "Analytical procedures: A data development analysis approach", Accounting, Journal of Emerging technologies in accounting, Vol. 2, 2005.
10. Seol, Inshik, 2006, "A model for internal auditor selection: the case of a trading company in Hong Kong", international journal of Auditing, Vol. 10, No. 3.
11. R.K. Uppal, 2008, "Customer perception of E-banking services of Indian banks: some survey Evidience", the Icfai journal of bank management, Vol. 7, No. 1.
12. Aburime, toni, 2008, "Determinants of bank profitability: industry-level evidence from Nigeria", International Journal of Nigerian studies and development, Vol. 94.
13. Verna, Satish, competition and market power in the Indian banking industry in the post-reform scenario, the ICFAI journal of bank-management, Vol. 7, No. 1, 2008.

الكتب:

1. Turner, D, etal "advanced financial services today", Macmilon, 1994.
2. Davis, J, R. retal, "Accounting and information system" John – Wiley and Sons, 1995.
3. Wilkson, J. W. "Accounting and information system", third edition, New York: west publishing company, 1995.
4. Rose, P, commercial bank management, third edition, Irwin book team, U.S.A, 1996.
5. Whittington, O. ray, 1998, Principles of Auditing, Boston: Irwin/mcgraw-hill.
6. Hayes, Rick, 1999, Principles of Auditing, an international perspective, London, mcgraw – hill.